



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية والتجارية



المرجع :/2022

المهيدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

فرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة بعنوان:

دور المنتجات المالية الإسلامية لبنك BADR في تنمية الاستثمارات المحلية. دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-ميلة-

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية (د.م.د)

تخصص " إقتصاد نقدي وبنكي "

تحت إشراف:

د/ ياسر مرزوقي

إعداد الطالبتين:

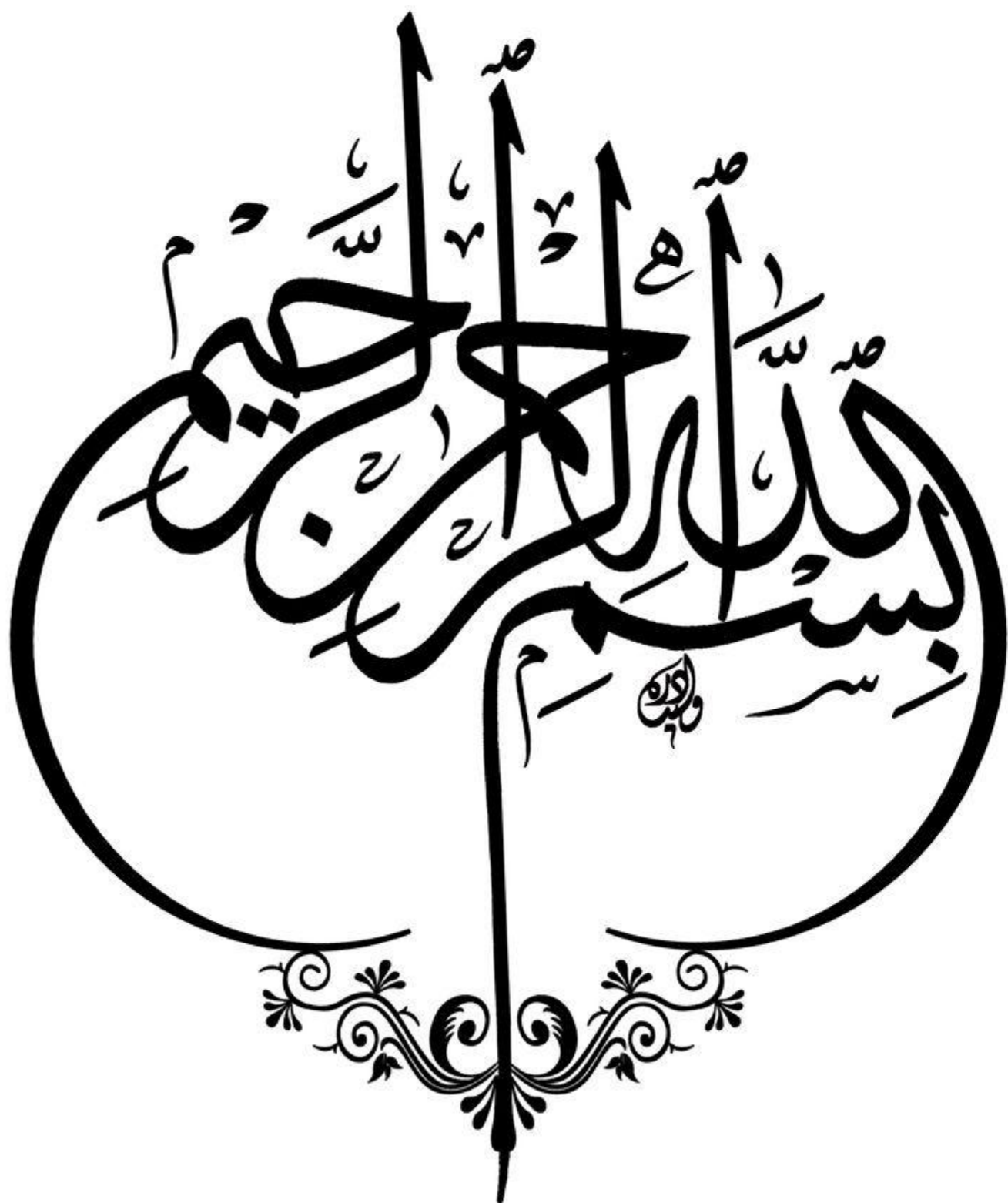
- سناء بوشراب.

- هبة يسعد.

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	بلعجين فايزة
مناقشا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	بوعظم فايزة
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	د/ ياسر مرزوقي

السنة الجامعية 2022/2021



شكر وتقدير

نحمد ونشكر الله الواحد الأحد الذي انعم علينا بنعمة العلم والعقل
وأمدنا بالعزيمة والإرادة لإتمام هذا العمل ونتوجه بالشكر الجزيل للأستاذ
الفاضل الدكتور ياسر مرزوقي الذي تفضل بالإشراف على بحثنا هذا، وعلى
نصائحه وتوجيهاته القيمة التي أفادنا بيها، فنكن له كل الاحترام والتقدير

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى:

- كل من ساعدنا ولو بكلمة طيبة على انجاز وإتمام هذا العمل

- والشكر مسبقاً لأعضاء اللجنة الموقرة.

إهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

إلى نبع الحنان وبلسم الشفاء الى من تحملت كل لحظة ألم مررت بها إلى التي كانت تحمل هم هذا المشوار الدراسي الذي أفق اليوم أمام محطة مهمة اليوم بفضل دعواتها (أمي الغالية).

إلى سيدي ومعلمي وقدوتي الأول في هذه الحياة الذي تعب وكدواجتهد وضحى بالنفس والنفيس من أجل ان أبلغ هذا المنال سندي وولي نعمتي (أبي الحبيب) حفظه الله وحماه من كل شر وسوء.

إلى من شاركوني ظلمة البطن والرحم إلى من قاسموني فرحة الحياة وحزنها أخوتي حفظهم الله ورعاهم (رانية، عبد الإله). إلى العائلة المباركة الكريمة التي نعيش في رغد حبها وعطائها وتكاتفها إلى جدي الحبيب بارك الله في عمره إلى كل الأعمام وبالأخص (عمتي حنان. مليكة وسهام. عمي مراد. محمد. وإسماعيل).

إلى زوجات الأعمام (صبرينة وليندة)، إلى غالياتي رحمها الله إلى أبناء العمومة بالأخص (هالة. عبد الصمد. سمية. عبد البارئ. وعبد الله) إلى الأخوال والخالات.

إلى جميع أولادهم وجميع الأقارب والأصدقاء والأحباب. الى كل من مد لي يد العون والمساعدة في إخراج هذه المذكرة ولو بالكلمة الطيبة. وفي الأخير لكم مني جميعاً فائق الاحترام والتقدير.

هبة

إهداء

أحمد الله عز وجل وأشكره الذي انار لي طريق العلم ومنحني القدرة والصبر ووفقني
في انجاز هذا العمل المتواضع:

من تألمت قبل المنا وفرحت قبل فرحنا الى من أيقظت ليلها لراحتنا وسهرت على
سعادتنا وكانت بمثابة المشعل الذي يراقب خطواتنا وحملت دوما أن نكون في اعلى
المراتب: اليك ننحني إرضاء ونقول شكرا لك "ايتها الأم".

انت اعز وأحب انسان في الوجود انت التي منحتنا كل الحب والحنان،
الى الذي كان نعم الأب وفي نفس الوقت، الى الذي تمنيت أن يراني
في مثل هذا اليوم اليك أنحني إرضاء وأقول شكرا لك
«أيها الأب».

الى من هو أغلى من عمري وروحي الى من يقاسمني جدران بيتي إخوتي "عنتر
وفارس" الى أختي الغالية وزوجها الغالي وإلى كتاكيتها بلسم ورتاج وضياء الدين
وأنس.

الى من شاركتني حزني قبل فرحي الى من أضاءت لي النور في دربي وزرعت
البسمة على وجهي الى "خالتي زهية" أسأل الله أن يحميها ويشفيها. إلى من لم
تعطه الحياة عمرا طويلا أخي عبد القادر...الى روح لا طالما أردته بجانبني في هذه
الحياة، الى كل من أحبهم قلبي ولم يذكرهم قلبي.

الى كل من ساعدني في انجاز هذا العمل من قريب أو بعيد سواء بكلمة طيبة
أو ابتسامة صادقة.

وفي الأخير نحمد الله ونشكره الذي يسر لي أمري وهون عليا
الصعاب حتى أتم هذا العمل.

سناء

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى إبراز أهمية المنتجات المالية الإسلامية في تنمية الاستثمارات المحلية، والتي تساعد بدورها على جعل عمل المؤسسات المالية أكثر اتساقا وكفاءة وسيولة، ومعرفة دورها في تطوير العمل المصرفي.

وقد توصلنا في هذا العمل الى أن المنتجات المالية في البنوك الإسلامية تنقسم الى منتجات مالية قائمة على مبدأ المشاركة، ومنتجات مالية أخرى قائمة على البيع والإجارة، ومنتجات مالية أخرى قائمة على الإعانات.

ولقد خالصنا في الأخير الى أن الصيرفة الإسلامية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية هي صيرفة حديثة وفتية.

حيث تم فتح شباك لها بولاية ميله في سبتمبر 2021 م، تبنت من خلاله أربعة عشر منتجا إسلاميا. وهي قيد الدعاية ولحد الآن لم يجسد منها أية مشروع على أرض الواقع.

الكلمات المفتاحية: المنتجات المالية الإسلامية، الصيرفة الإسلامية ، الاستثمار المحلي.

Summary:

This study aims to highlight the importance of Islamic financial products in the development of local investments, which in turn helps to make the work of financial institutions more consistent, efficient and liquid, and to know their role in the development of banking work.

In this work, we have concluded that the financial products in Islamic banks are divided into financial products based on the principle of participation, and other financial products based on sales and leasing, and other financial products based on subsidies.

We have finally concluded that Islamic banking in the Bank for Agriculture and Rural Development is modern and young. A window was opened for it in Mila in September 2021 AD, through which it adopted fourteen Islamic products. It is under publicity and so far no project has materialized on the ground.

Keywords: Islamic financial products, Islamic banking, local investment.

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
-	شكر وتقدير
-	الإهداء
I	فهرس المحتويات
V	قائمة الجداول
VI	قائمة الأشكال
الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة	
2	أولاً: مقدمة عامة
2	ثانياً: الإشكالية
2	ثالثاً: الفرضيات
3	رابعاً: أهداف الدراسة
3	خامساً: أهمية الدراسة
3	سادساً: أسباب اختيار موضوع الدراسة
3	سابعاً: حدود الدراسة
3	ثامناً: منهج الدراسة
4	تاسعاً: الدراسات السابقة
5	عاشراً: التعقيب على الدراسات
6	إحدى عشر: هيكل الدراسة
الفصل الثاني: الإطار النظري للمنتجات المالية الإسلامية والاستثمارات المحلية	
8	تمهيد:
9	المبحث الأول: المصارف الإسلامية
9	أولاً: مفهوم المصارف الإسلامية ونشأتها
9	1- مفهوم المصارف الإسلامية
9	2- نشأة المصارف الإسلامية
11	ثانياً: خصائص المصارف الإسلامية وأنواعها
11	1- خصائص المصارف الإسلامية
11	2- أنواع المصارف الإسلامية

فهرس المحتويات

13	ثالثا: أهداف ومصادر المصارف الإسلامية
13	1- أهداف المصارف الإسلامية
13	1-1 الهدف التتموي
14	2-1 الهدف الاستثماري
14	3-1 الهدف الاجتماعي
15	2- مصادر الأموال في المصارف الإسلامية
15	1- 2 المصادر الداخلية
18	2- 2 المصادر الخارجية
22	المبحث الثاني: المنتجات المالية الإسلامية
22	تمهيد
22	أولا: ماهية المنتجات المالية الإسلامية
22	1- تعريف المنتجات المالية الإسلامية
22	ثانيا: أهمية وخصائص المنتجات المالية الإسلامية
22	1- أهمية المنتجات المالية الإسلامية
23	2- خصائص المنتجات المالية الإسلامية
24	ثالثا: أنواع المنتجات المالية الإسلامية
24	1- المنتجات المالية القائمة على مبدأ المشاركة
27	2- المنتجات المالية القائمة على البيوع والإجارة
30	3- المنتجات المالية الأخرى
33	المبحث الثالث: الاستثمارات المحلية
33	تمهيد
33	أولا: مفاهيم أساسية حول الاستثمار المحلي
33	1- تعريف الاستثمار
33	2- تعريف الاستثمار المحلي
34	ثانيا: أهمية وأهداف الاستثمار المحلي
34	1- أهمية الاستثمار المحلي
34	2- أهداف الاستثمار المحلي
36	ثالثا: أنواع ومحددات الاستثمار المحلي
36	1- أنواع الاستثمار المحلي
36	2- محددات الاستثمار المحلي

فهرس المحتويات

38	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: الإطار التطبيقي للدراسة	
40	تمهيد
41	المبحث الأول: لمحة تاريخية عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية-ميلة-
41	أولاً: نشأة وتعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية-ميلة-
41	1- نشأة بنك الفلاحة
41	2- تعريف بنك الفلاحة
41	ثانياً: مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية
41	1- مهام البنك
42	2- أهداف البنك
43	المبحث الثاني: هيكل ومنتجات المالية الإسلامية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية-ميلة-
43	أولاً: هيكل بنك الفلاحة والتنمية الريفية-ميلة-
44	ثانياً: المنتجات المالية الإسلامية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية
48	المبحث الثالث: عرض تجربة تمويل مشروع استثماري سياحي وفق الصيغة الإسلامية
48	أولاً: تعريف الاستثمار السياحي
48	ثانياً: أهمية وخصائص الاستثمار السياحي
49	ثالثاً: تمويل مشروع مركز الفروسية شوشاوة تيارت عن طريق الصكوك الإسلامية
54	خلاصة الفصل
56	الخاتمة
59	قائمة المصادر والمراجع

فهرس الأشكال والجداول

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مستلزمات حديقة التسلية	50
02	تهيئة المساحة المخصصة لحديقة التسلية	50

فهرس المحتويات

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
16	مصادر الأموال الداخلية للبنوك الإسلامية	01
43	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	02

أولاً: مقدمة

شهدت الساحة المصرفية المحلية والإقليمية والدولية تطوراً كبيراً في الصناعات المالية الإسلامية سواء في شكل إنشاء مصارف إسلامية جديدة، أو في شكل تحويل بعض البنوك التقليدية إلى العمل المصرفي الإسلامي، أو إضافة منتجات مالية إسلامية، بالإضافة إلى تقديم العديد من البنوك المحلية والدولية لخدمات مصرفية إسلامية، إلى جانب خدمات المصرف التقليدي، والتي قامت من خلاله بفتح نوافذ ودائر متخصصة في الاستثمار والعمل المصرفي الإسلامي.

وأهم ما يميز الصناعة المالية الإسلامية هو المنتجات التي تقدمها والتي تختلف عن نظيرتها التقليدية من حيث التزاماتها بمبادئ المعاملات المالية الإسلامية والمستوحاة من الفقه الإسلامي، فهي التي تقوم بطرح نفسها كبديل قوي يمكنه تحقيق الارتباط والتوازن والاستقرار المطلوب.

بالإضافة إلى الاستثمار ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي يتمحور دورها في كونها مصدر أساسي لتمويل الاستثمارات في مختلف الميادين الاقتصادية والإنتاجية والخدمية في ظل ندرة الموارد المحلية، وللتبعية تأثيرها المباشر في امتصاص البطالة بالإضافة إلى زيادة القدرة التنافسية وتقليل نسبة الفقر في المجتمع ورفع مستوى المعيشة للمواطن وزيادة الإنتاج المحلي في ظل سياسة تنوع قاعدة الإنتاج والإحلال محل الواردات، والتوسع في حجم الصادرات بهدف تحقيق فائض اقتصادي في الموازين الاقتصادية الكلية، ومن ثم تحقيق زيادة في معدل النمو الاقتصادي .

ولقد شهدت الاستثمارات المحلية في الجزائر عامة وولاية ميلة خاصة نقلة نوعية من حيث الكم والكيف، عما كانت عليه في القديم، عندما كانت تمول عن طريق البنوك التقليدية، فانخرطت البنوك الإسلامية في تمويل الاستثمارات المحلية، زاد في فعاليتها وكفاءتها وحجمها وتنوع مجالاتها بنسبة كبيرة.

ثانياً: إشكالية الدراسة:

انطلاقاً مما سبق يمكننا صياغة الإشكالية في التساؤل الرئيسي التالي: **ما مدى مساهمة المنتجات المالية الإسلامية في تنمية الاستثمارات المحلية؟**

ومن أجل الإجابة على هذه الإشكالية، نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

__ ما المقصود بالمنتجات المالية الإسلامية؟

__ هل تحقق المنتجات المالية الإسلامية التي تعتمد عليها المؤسسات المصرفية الشرعية والكفاءة الاقتصادية؟

__ فيما يتجسد دور البنوك الإسلامية في إنعاش الاستثمارات المحلية؟

__ هل يمكن إحلال المنتجات المالية الإسلامية محل المنتجات المالية التقليدية في تمويل الاستثمارات المحلية؟

ثالثاً: فرضيات الدراسة:

وللإجابة على هذه التساؤلات يمكن طرح الفرضيات التالية:

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة

- يقصد بالمنتجات المالية الإسلامية هي تلك الصيغ التي تستطيع من خلالها المؤسسات المالية توليد أصول مالية لها قدرة على جذب المدخرات وعلى توفير فرص التمويل المربحة في النشاطات الاقتصادية المختلفة وفق الصيغة الإسلامية.
- تحقق المنتجات المالية الإسلامية المصادقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية.
- يتجسد دور البنوك الإسلامية في إنعاش الاستثمار المحلي ودعم المشاريع الاستثمارية من خلال التمويلات والخدمات المقدمة.
- يمكن إحلال المنتجات المالية الإسلامية محل المنتجات المالية التقليدية في تمويل الاستثمارات المحلية.

رابعاً: أهداف الدراسة:

- تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف:
- _ التعرف على مفهوم الاستثمارات المحلية في المصارف الإسلامية.
- _ إبراز الدور الذي يمكن أن تؤديه المنتجات المالية الإسلامية في تمويل المصارف الإسلامية وتنمية الاستثمارات المحلية.
- _ التعرف على تجارب بعض الدول في تمويل الاستثمارات عن طريق البنوك الإسلامية.

خامساً: أهمية الدراسة:

- تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة من خلال تعلقها بمجال الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي بشكل عام، وبالمنتجات المالية الإسلامية التي تقدمها البنوك الإسلامية بشكل خاص، ولدراستنا أهمية خاصة في معرفة الاستثمار المحلي والدور الذي تلعبه في تحقيق النمو الاقتصادي.

سادساً: أسباب اختيار الموضوع

- _ كان السبب في اختيار هذا الموضوع الرغبة في المعرفة والاطلاع على المنتجات المالية الإسلامية باعتبارها موضوعاً مهماً حالياً في منطقتنا.
- _ يعتبر هذا الموضوع حديثاً، والدراسات فيه قليلة بسبب اعتماده الحديث وقلة التعامل به في محيطنا.

سابعاً: حدود الدراسة:

الحدود الزمنية: سبتمبر 2021

الحدود المكانية: بنك الفلاحة والتنمية الريفية (المجمع الجهوي للاستغلال) _ ميلة _

ثامناً: منهج الدراسة:

- اعتمدنا في بحثنا على المنهج الوصفي والذي نصف من خلاله نظرية للدراسة والذي يتمثل في مجموعة من التعريفات المتعلقة بمتغيرات الدراسة.
- واعتمدنا كذلك على المنهج التحليلي وذلك من أجل توضيح الدور الذي تؤديه المنتجات المالية الإسلامية في تنمية الاستثمارات المحلية لعينة من المصارف الإسلامية المتمثلة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

تاسعا: الدراسات السابقة:

فيما يلي الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة والتي تم الاطلاع عليها:

_ دراسة بعنوان: "المنتجات المالية الإسلامية كآلية لتفعيل السياحة المحلية إمكانية تطبيق الصكوك الإسلامية على مشروع تربية الخيول"، للباحثين قداري أحمد، طيب سعيدة، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 5، العدد الأول، تناولت هذه الدراسة الإشكالية التالية: هل يمكن اعتبار المنتجات المالية الإسلامية كصيغة من صيغ التمويل لتفعيل قطاع السياحة المحلية في الجزائر؟

وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها: يعتبر قطاع السياحة من أهم القطاعات التي تتضمن المفهوم الحقيقي للتنمية المستدامة، ومساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي في الجزائر ضئيلة مقارنة مع دول الجوار، وإمكانية جلب هذا المركز عدد من السياح من داخل أرض الوطن وحتى من خارجها.

_ دراسة بعنوان: "تطور المنتجات المالية الإسلامية في الجزائر مسح لعملاء البنوك الإسلامية والتقليدية"، للباحثين قانه إبراهيم، موقف نصر الدين، مقال المؤتمر الدولي الشامل للقضايا النظرية وسبل معالجتها العلمية، المجلد الأول، يناير 2021، تناولت هذه الدراسة الإشكالية التالية: ماهي الحوافز التي تعزز انتشار المنتجات المالية الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري؟

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: عدم وجود إرادة من جانب السلطات العامة لتعزيز ممارسات التمويل الإسلامي على النظام المصرفي التقليدي، الافتقار إلى الشفافية والفهم فيما يتعلق بالصيغ والتقنيات الخاصة بالمنتجات المالية المعروضة (المرايحة، المشاركة، الاستصناع، الصكوك الخ) في الواقع هذه الصيغ غير معروفة إلا قليلا للجمهور الجزائري.

_ دراسة بعنوان: "استراتيجية ابتكار وتطوير المنتجات المالية الإسلامية وسبل إدماجها في الأسواق المالية دراسة حالة السوق المالي الجزائري"، للطالبة بوبريمة عائشة، مذكرة الدكتور، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2021، حيث تناولت هذه الدراسة الإشكالية التالية: ماهي الاستراتيجية المناسبة لابتكار وتطوير منتجات مالية إسلامية، وماهي السبل الكفيلة بإدماجها في السوق المالي الجزائري علي ضوء تجربة بورصة البحرين؟

وقد خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية أهمها: بورصة البحرين لا تعتبر سوق مالية إسلامية بشكل كلي إلا أن سلوكها المنتهج هو سلوك محدد وبأسلوب علمي، مكنها من تحقيق أهدافها المسطرة خلال العشر سنوات المحددة على أمل تحويلها الكلي للعمل كسوق مالية إسلامية، لتمثل بدورها السوق المالية الرائدة في هذا المجال من خلال مواكبتها لأحداث التكنولوجيات المالية والتقنيات العلمية، ووضعها لخطط واستراتيجيات تمكنها من الوصول لأهدافها بكل فعالية، لتمثل بذلك تجربة فريدة يهتدي بها من قبل بقية البورصات ومن بينهم بورصة الجزائر.

_ دراسة بعنوان: " البنوك الإسلامية ودورها في إنعاش الاستثمار المحلي دراسة حالة مصرف السلام الجزائري"، للطالبيين مسعود محجوب، زين الدين جعفري، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2021، حيث خلصت هذه الدراسة إلى الإشكالية التالية: ما مدى دور البنوك الإسلامية في إنعاش الاستثمار المحلي؟

حيث توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية: يتجسد دور البنوك الإسلامية في إنعاش الاستثمار المحلي ودعم المشاريع الاستثمارية من خلال التمويلات والخدمات المقدمة للعملاء، كما يشهد نشاط المصارف الإسلامية توسعا ملموسا في الجزائر، وذلك من خلال الانتشار الملحوظ في السنوات الأخيرة، كما توصل إلى أن مصرف السلام في إطار تمويلاته للمؤسسات قام أيضا بدعم بعض الجامعات بالموازنة مع فتح فروع على مستوى تلك المناطق.

_ دراسة بعنوان: "المنتجات المالية الإسلامية واستراتيجية تطويرها" للباحثين زهرة بن سعدية، محمد زيدان، مجلة

AL_ RIYADA FOR BUSINESS ECONOMICS (ISSV_ 2437_ 0916) VOL 04 N 2
2018 .g

وقد تناولت هذه الدراسة الإشكالية التالية والمتمثلة في: ماهي أهم الاستراتيجيات المعتمدة من قبل المؤسسات المالية الإسلامية في استحداث وتطوير المنتجات المالية التي تتوافق ومبادئ المعاملات المالية الإسلامية من جهة وتلبي احتياجات العملاء بكفاءة وفعالية من جهة أخرى؟

حيث توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: عند ابتكار أو تطور منتجات مالية إسلامية لابد من تتبع مختلف مراحل الابتكار والتطوير بالتقييم والتقويم للغاية والهدف من المنتج، وكذا الإجراءات التعاقدية حتى يتم التأكد من شرعية وسلامة الغاية والوسيلة معا. الأخذ باستراتيجية الابتكار من خلال تتبع الاحتياجات الفعلية للعملاء والذي تتطلب تكوين موارد بشرية ملمة بالجانب الاقتصادي والمالي والفقه.

_ دراسة بعنوان: "أثر المنتجات المصرفية الإسلامية على النتيجة المالية للبنوك الإسلامية دراسة حالة بنك البركة الجزائري"، للباحثة عوماري عائشة، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، العدد السابع، 2018، تناولت هذه الدراسة الإشكالية التالية: ما هو أثر المنتجات المالية الإسلامية على النتيجة المالية للبنوك الإسلامية مع الإشارة إلى بنك البركة الجزائري؟

توصلت هذه الدراسة إلى أهم نتيجة وهي أن بنك البركة الجزائري يعتمد على التمويلات قصيرة الأجل والمتمثلة في التمويل بصيغة المراجعة.

عاشرا: التعقيب على الدراسات السابقة:

اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في كونها تحمل نفس المتغير مع دراستنا وهي المنتجات المالية الإسلامية، وأيضا الجزء التطبيقي لكل من هذه الدراسات والذي كان متعلق بإحدى البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر.

كما اختلفت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في ربط المتغير الأول وهو البنوك الإسلامية مع المتغير الثاني وهو المنتجات المالية الإسلامية، والمتغير الثالث وهو الاستثمارات المحلية، ودراستهم دراسة واقعية في البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر (بنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع -ميلة-)، ومن ثم وضع المأمول على حسب نتيجة الواقع.

إحدى عشرة: هيكل الدراسة

بغية إعطاء القدر الكافي لهذا لهذا الموضوع مما يتناسب مع أهميته قمنا بتقسيم الدراسة الى ثلاثة فصول وجاء هيكل الدراسة كالتالي:

تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار المنهجي للدراسة والمتكون من المقدمة ومختلف عناصرها مصحوبا بالخاتمة.

أما الفصل الثاني تناولنا فيه الإطار النظري والمفاهيمي للمنتجات المالية الإسلامية والاستثمارات المحلية والذي قسمناه الى ثلاث مباحث، فتعرضنا في المبحث الأول الى ماهية المصارف الإسلامية أما في المبحث الثاني حاولنا أن نبين المنتجات المالية الإسلامية، أما في المبحث الثالث فتطرقنا فيه إلى الاستثمارات المحلية.

في حين تطرقنا في الفصل الثالث إلى الدراسة الميدانية لبنك إسلامي داخل الجزائر والمتمثل بنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع ولاية ميله، كما قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث: فالمبحث الأول: يشمل تعريف أو تقديم لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وفي المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي المشكل له وكذا أهم المنتجات التي يقدمها هذا البنك، أما في المبحث الثالث: فعرضا تجربة تمويل مشروع استثماري سياحي وفق الصيغة الإسلامية.

تمهيد

قال تعالى " ما فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ " (الأنعام:38) من عظمة الإسلام أنه دين شامل يغطي اعتقاد الإنسان وعمله، ومن أعمدة إعجازه العظيم هو فقهه من المعاملات الشرعية الذي سخرها الله لعباده المخلصين ليوضح لهم ما جاء في السنة النبوية التي وضحت ما جاء به القرآن الكريم. فكان وجود بنوك إسلامية حافزا لممارسة الاستثمار الذي يوفر للعملاء خدمات إسلامية ذات ميزة تنافسية. وفي هذا الفصل سوف نتطرق الى دور المنتجات المالية الإسلامية في تنمية الاستثمارات المحلية من خلال ثلاث مباحث.

المبحث الأول: المصارف الإسلامية

المبحث الثاني: المنتجات المالية الإسلامية

المبحث الثالث: الاستثمارات المحلية

المبحث الأول: المصارف الإسلامية:

تعتبر المصارف الإسلامية أحد المؤسسات المالية، حيث تلعب دورا اقتصاديا واجتماعيا متميزا من خلال ممارستها للأعمال المصرفية الإسلامية والخدمات الاستثمارية وذلك وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، وتتميز المصارف الإسلامية عن غيرها من المصارف التقليدية في خصائصها ومبادئها وأسس عملها، وسيتناول هذا المبحث مفهوم المصارف الإسلامية ونشأتها، مع التطرق لمختلف خصائصها وأنواعها وأهدافها وكذلك مصادر أموالها.

أولا: مفهوم المصارف الإسلامية ونشأتها:

1. مفهوم المصارف الإسلامية:

للبنوك الإسلامية عدة تعاريف، نذكر منها ما يلي:

عرفها الدكتور احمد النجار أنه: " مؤسسة مالية المصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء مجتمع التكامل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الإسلامي". (العلونة، 2016، صفحة 73)

أما الكفراوي فإنه: " يعرف المصرف الإسلامي، البعض عرفه بأنه مؤسسة مالية تقوم بالمعاملات المصرفية وغيرها في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية بهدف المحافظة على القيم والأخلاق الإسلامية، وتحقيق أقصى عائد اقتصادي، واجتماعي لتحقيق الحياة الطبيعية الكريمة للأمة الإسلامية ". (العلونة، 2016، صفحة 73)

وردت تعاريف كثيرة للمصرف الإسلامي البعض عرفه بانه مؤسسة مالية تمارس أعمال وأنشطة مصرفية مختلفة وفقا لحكم الشريعة، ما يهمنا أن نتفق على أن المصرف الإسلامي يلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته المصرفية والاستثمارية، من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية، القائم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، من خلال إطار الوكالة بنوعها العامة والخاصة. (الشمري، 2014، صفحة 160_161)

عرفت البنوك الإسلامية في اتفاقية إنشاء " الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية في الفقرة الأولى من المادة الخامسة عند الحديث عن شروط العضوية في الاتحاد كالاتي " يقصد بالبنوك الإسلامية في ذلك النظام تلك البنوك والمؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على مبادئ الشريعة، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء. (براهيم، 2012، صفحة 17_18)

من خلال التعاريف السابقة نستنتج بأن البنك الإسلامي هو مؤسسة بنكية لتجميع الأموال ولتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء المجتمع بأحكام التكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في مساره الصحيح لتحقيق التنمية.

2. نشأة المصارف الإسلامية:

منذ أن نشأت المصارف التقليدية في إيطاليا عام 1157م، وإلى يومنا هذا تزايد دور المصارف وانفردت بالأسواق المالية والاقتصادية، إلا أنه في القرن العشرين بدأ التفكير في إنشاء كيانات مالية تقوم على مبادئ

الشريعة الإسلامية، ومن هذا بدأ العمل لتكوين هذه الكيانات بديلا للمصارف التقليدية (الربوية) وتقوم تلك الكيانات بتقديم خدماتها لعملائها وبالشكل الذي أدى الى زيادة قاعدة المتعاملين مع هذه الكيانات. كانت التجربة الأولى في باكستان في خمسينيات القرن العشرين عندما ظهرت مؤسسة تقوم باستقبال الأموال المودعة من أشخاص ذوي فائض مالي، لتقوم هذه المؤسسة بإقراض هذه الأموال الى الفقراء المزارعين بدون فوائد (بالمقابل رسم رمزي يغطي المصاريف الإدارية فقط)، ولكن بهذه الفكرة لم تستمر طولا نظرا لانعدام الخدمة لدى القائمين عليها، وقلة عدد المودعين. (داوود، 2012، صفحة 58)

كانت التجربة الثانية للدكتور أحمد النجار الذي نظم وأشرف على تطبيق تجربة نموذجية لمصرف إسلامي على أرض مصر بإقليم الدقهلية بدلنا النيل تحت اسم بنوك الادخار المحلية (وإن كانت لم تستمر سوى بضع سنوات، فبعد بدأت التجربة عام 1963م، ثم ما لبثت أن انتهت عام 1967)، وتتلخص التجربة في جمع الأموال من المزارعين المصريين واستثمارها في بناء السدود واستصلاح الأراضي، أما توزيع العوائد على المساهمين فكان يقوم على أساس المشاركة في الربح والخسارة، ولقد عرفت التجربة نجاحا كبيرا في مصر، حيث بلغ سنة 1967م عدد العملاء مليون من مختلف الفئات والقطاعات، وبلغ عدد فروع تسعة فروع كبيرة و ما يزيد عن عشرين فرعا كبيرا. (الغالي، 2012، صفحة 21)

تجربة بنك ناصر الاجتماعي 1971م، حيث صدر القانون رقم 66 لسنة 1971م في مصر الذي يقضي بإنشاء الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي وكان الهدف منه تحقيق التكافل الاجتماعي في المجتمع المصري، وكانت مصادر إيرادات هذا البنك من الاعتمادات الواردة في الحكومة المصرية ومن البنوك القومية ومن الحكومات الإسلامية والعربية ومن زكاة المال المحصلة من المسلمين، ساهم البنك بدور كبير في مجال التنمية الاجتماعية، ولكن ما يؤخذ على هذا البنك أنه يغالي في مصاريف القروض حتى كادت تقترب من سعر الفائدة، كما أنه يطبق المنهج التجاري التي تنتهجه البنوك الربوية في بعض أنشطته. (نجاح و أبو الفتوح، 2014، صفحة 36)

برز الاهتمام الحقيقي بإنشاء مصارف إسلامية تعمل طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية ضمن توصيات مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية من مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية عام 1972م، حيث ورد النص على ضرورة إنشاء بنك إسلامي دولي للدول الإسلامية، ونتيجة لذلك تم إعداد اتفاقية تأسيس البنك الإسلامي الدولي للتنمية وبدأ نشأته عام 1977م بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، ويتميز هذا البنك بأنه بنك حكومات لا يتعامل مع الأفراد في النواحي المصرفية.

تم إنشاء أول مصرف إسلامي متكامل ليتعامل طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية عام 1975م وهو بنك دبي الإسلامي، ليقدم البنك جميع الخدمات المصرفية والاستثمارية للأفراد طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية. ثم توالى بعد ذلك إنشاء المصارف الإسلامية لتصل الى أكثر من ثلاث مائة مصرف منتشرة في أكثر من ثمان وأربعين دولة على مستوى العالم. (سمحان، 2013، صفحة 44)

ثانياً: خصائص المصارف الإسلامية وأنواعها:

1. خصائص المصارف الإسلامية:

- من خلال القاعدة الرئيسية للبنوك الإسلامية وهي الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، فإن خصائص تلك البنوك تنفرع إلى: (الله و سعيان، 2011، صفحة 35)
- عدم استخدام الفائدة في كل أعمالها.
 - الالتزام بقاعدة الحلال والحرام مع إلغاء الفائدة.
 - إعطاء كل الجهود للمشروعات النافعة (الاستثمار والمشاركة في أعمال يحلها الإسلام من أجل تنمية الزراعة والتجارة والصناعة ومن أجل الصالح العام).
 - العمل على تعبئة الادخار المجدد (المبعد على التعامل مع البنوك التقليدية) في العالم الإسلامي.
 - توجيه كل جهده نحو الاستثمار الحلال.
 - ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية.
 - تيسير وتنشيط حركة التبادل بين الدول الإسلامية.
 - إحياء نظام الزكاة من خلال إقامة صندوق خاص بجمع الزكاة تتولى هي إدارته وإيصال هذه الأموال إلى مصارفها الشرعية.
 - المساهمة في استقرار وثبات القيمة الشرائية للنقد والمساهمة في الحد من ظاهرة التضخم وخاصة في ظل نظام اقتصادي متكامل.

2. أنواع المصارف الإسلامية:

يمكن تقسيم البنوك الإسلامية وفقاً لعدة أسس: (خبابة، 2013، صفحة 242_246)

1.2 - وفقاً للأساس الجغرافي وحجم النشاط:

- أ. وفقاً للأساس الجغرافي: يتعلق ذلك بالنطاق الجغرافي الذي يمتد إليه نشاط البنك ووفقاً لهذا الأساس يمكن التفرقة بين نوعين:
- بنوك إسلامية محلية: يقتصر نشاطها داخل الدولة التي تمارس فيها نشاطها، ولا يتعدى عملها خارج هذا النطاق.
 - بنوك إسلامية دولية: تنتسج دائرة نشاطها إلى خارج النطاق المحلي ويتخذ عدة أشكال نذكر منها:
- إقامة علاقات مع البنوك الأخرى من أجل إيجاد شبكة مراسلين قوية يتم تنفيذ الخدمات المصرفية الدولية عن طريقها (الصرف الأجنبي).
 - إقامة مكاتب تمثيل خارجية في الدول التي يرى البنك الإسلامي تقوية روابطه وعلاقاتها بها.
 - ج. فتح فروع للبنك بالدول الخارجية يتم من خلالها ممارسة الأعمال المصرفية المطلوبة.
 - د. إنشاء بنوك مشتركة مع بنوك أخرى في الخارج، أو إنشاء بنوك خارجية مملوكة بالكامل للبنك الإسلامي.

ب. وفقا لحجم النشاط: تنقسم الى ثلاث أنواع:

- بنوك إسلامية صغيرة الحجم: هي بنوك محدودة النشاط، ويقتصر نشاطها على الجانب المحلي، وتأخذ طابع النشاط الأسري أو العائلي لكون عدد عملائها محدود، تتواجد في القرى والمدن الصغيرة، ينصب عملها في جمع المدخرات وتقديم تمويل قصير الأجل في شكل مرابحات ومتاجرات. تنقل هذه البنوك فائض مواردها إلى البنوك الكبرى التي تتولى استثمارها في مشاريع كبرى.

- بنوك متوسطة الحجم: هي ذات طابع قومي، تنتشر فروعها على مستوى الدولة لتغطي عملاء الدولة الذين يرغبون في التعامل معها، هي أكبر من البنوك الصغيرة من حيث الحجم وعدد العملاء وأكثر خدمات من حيث النوع.

- بنوك إسلامية كبيرة الحجم: يطلق عليها اسم بنوك الدرجة الاولى، تمتلك فروعاً لها في أسواق المال والنقد الدولية وبنوك مشتركة حيث تحول القوانين دون افتتاح فروع لها، وكذا مكاتب تمثيل لجمع المعلومات والبيانات في المناطق التي تزعم افتتاح فروع بيها.

2.2. وفقا للمجال التوظيفي والعملاء المتعاملين معها:

أ. وفقا للمجال التوظيفي: يمكن التفرقة بين عدة أنواع وفقا لهذا المجال، باعتبار أن البنوك الإسلامية أساسا هي بنوك توظيف للأموال وأنها بنوك تنمية تعمل على إنماء ثروة الأمة وهي:

- بنوك صناعية: وهي التي تخصص في تقديم التمويل للمشروعات الصناعية خاصة عندما يمتلك مجموعة من الخبرات البشرية في اعداد دراسات الجدوى وتقييم فرص الاستثمار.

- بنوك زراعية: تقوم البنوك الإسلامية بإحياء الأرض الموات سواء يتم ذلك مباشرة عن طريق البنك، أو بمساعدة الأفراد على ذلك استرشادا بتعاليم الرسول صلى الله عليه وسلم بقوله: "من أحيا أرضا مواتا فهي له وليس لعرق ظالم حق".

- بنوك الادخار والاستثمار الإسلامية: تفتقر إليها فعلا الدول الإسلامية حيث تعمل هذه البنوك على نطاق بنوك الادخار، وينتشر في كل مكان(صناديق)مهمتها جمع المدخرات، ونطاق آخر هو نطاق بنوك الاستثمار تقوم بعملية توظيف الأموال التي سبق الحصول عليها وتوجيهها الى مراكز النشاط الاستثماري.

- بنوك التجارة الخارجية الإسلامية: أهم البنوك التي تحتاج إليها الدول الإسلامية، تعمل على إيجاد الوسائل والأدوات المصرفية الإسلامية التي تساعد على تعظيم وزيادة التبادل التجاري بين الدول، وفي نفس الوقت معالجة الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها قطاعات في الدول الإسلامية من خلال توسيع نطاق السوق، وتحسين الجودة وتحسين سبل الإنتاج.

- بنوك إسلامية تجارية: تخصص في تقديم التمويل للنشاط التجاري خاصة تمويل رأس المال العامل للتجار وفقا للأسس والأساليب الإسلامية، اي وفقا للمتاجرة أو المرابحة أو المشاركة أو المضاربة.... الخ.

ب. وفقا للعملاء:

حسب هذا الاساس تنقسم البنوك الى نوعين هما:

- بنوك إسلامية عادية تتعامل مع الأفراد: تنشأ خصيصاً من أجل تقديم خدمات للأفراد سواء أكانوا طبيعيين أو معنويين على مستوى العمليات المصرفية الكبرى أي عمليات الجمل، أو العمليات الصغرى التي تقدم للأفراد الطبيعيين والتي تسمى بعمليات التجزئة.

- بنوك إسلامية غير عادية تقدم خدماتها للدول وللبنوك الإسلامية العادية: لا تتعامل هذه البنوك مع الأفراد سواء كانوا طبيعيين أو معنويين، بل تقدم خدماتها إلى الدول الإسلامية من أجل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، كما يدعم ويقدم خدماته إلى البنوك الإسلامية العادة لمساعدتها على مواجهة الأزمات التي قد تصادفها أثناء ممارستها أعمالها.

3.2. وفقاً للاستراتيجية المستخدمة:

حسب هذا التقسيم يمكن تحديد الأنواع التالية:

- بنوك إسلامية قائمة ورائدة: تعتمد على استراتيجية التوسع والتطوير والابتكار، وتطبق أحدث ما وصلت إليه تكنولوجيا المعاملات المصرفية التي تطبقها البنوك الأخرى، وتعمل على نشر خدماتها لجميع عملائها، كما لها القدرة على الدخول في مجالات النشاط الأكبر خطراً وبالتالي الأعلى ربحية. عادة يكون هذا النوع من البنوك مختلفاً عن البنوك الأخرى سواء من حيث عدد العملاء أو حجم وقيمة المعاملات.

- بنوك إسلامية مقلدة وتابعة: تقوم على استراتيجية التقليد والمحاكاة ومن ثم فإن هذا النوع ينتظر جهود البنوك الكبرى في مجال تطبيق النظم المصرفية، فإذا ما نجحت في استقطاب جانب هام من العملاء أثبتت ربحيتها، سارعت هذه البنوك بتقليدها وتقديم خدمات مصرفية مشابهة لها.

- بنوك إسلامية حذرة أو محدودة النشاط: يقوم هذا النوع على استراتيجية الرشادة المصرفية حيث تقوم بتقديم الخدمات المصرفية التي ثبتت ربحيتها فعلاً، وعدم تقديم الخدمات مرتفعة التكلفة، لذلك فهي تتسم بالحذر الشديد عدم تمويل أي نشاط يحتمل مخاطر مرتفعة مهما كانت ربحيته.

ثالثاً: أهداف ومصادر المصارف الإسلامية:

1. أهداف المصارف الإسلامية:

إن التزام المصرفية الإسلامية بأحكام الشريعة يفرض عليها أن تجري تكاملاً وتساقاً بين أهدافها من ناحية وأهداف النظام الاقتصادي الإسلامي من ناحية أخرى، ولذلك فإن نقطة الانطلاق في وضع أهداف المصرفية الإسلامية لابد أن تكون أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي نفسه وتتمثل الأهداف في:

1.1. الهدف التنموي:

يتعين على المصرفية الإسلامية أن تساهم مساهمة حقيقية في عملية التنمية الاقتصادية للمجتمعات الإسلامية التي تنشأ فيها، ويؤكد الكتاب المسلمون على أن الأهداف التنموية للمصرفية الإسلامية تتمثل في سعيها لتحقيق رفاهية اقتصادية واسعة الانتشار، وعمالة كاملة، ومعدل أمثل للنمو الاقتصادي.

إن الهدف التنموي للمصرفية الإسلامية يتطلب منها أن تكون أكثر من مجرد وسيط مالي. فرغم أهمية الوسطاء الماليين، كالبنوك التجارية مثلاً، في عملية التنمية الاقتصادية لأنهم يجمعون الأموال من المدخرين

ويوجهونها الى المستثمرين، إلا أن المصرف الإسلامي لا يتوقف دوره في التنمية الاقتصادية على الدور غير المباشر من خلال الوساطة المالية فقط، وإنما يجب أن يتعداه الى التصدي المباشر لقضايا التنمية. أي أن المصرف الإسلامي هو مصرف استثمار تنموي وليس بنكا تجاريا، لأنه لا يستهدف من استثماراته مباشرة تحقيق أرباح فقط، وإنما تحقق تنمية المجتمع.

ومن هنا، فإن المصارف الإسلامية بوصفها إحدى أدوات تجسيد أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي وطبقا لقوانين إنشائها ينبغي أن تكون أداة فعالة للتنمية الاقتصادية في المجتمعات الإسلامية. فمن خلال سعيها الى إيجاد المناخ المناسب لجذب رأس المال الإسلامي الجماعي، وإعادة توطين الأرصدة الإسلامية داخل بلدانها، والتوظيف الفعال لمواردها، ستمكن المصرفية الإسلامية من توسيع قاعدة العاملين في المجتمع والقضاء على البطالة بين افراده، وزيادة الناتج القومي، وفي الوقت ذاته، ستمكن من وضع رأس المال في موضعه الصحيح ليصبح أداة ووسيلة لخدمة المجتمع الإسلامي. (الخاقاني، 2011، صفحة 178_179)

2.1. الهدف الاستثماري:

لابد من التمييز هنا بين الاستثمار(صفة) للمصرفية الإسلامية والاستثمار (هدفا) لها. ذلك أن الصفة الاستثمارية هي نتيجة عملية لطبيعة المصرفية الإسلامية التي لا تتعامل بالقروض. أما الهدف الاستثماري فهو خيار، ينبغي على المصرفية الإسلامية أن تتخذه، من بين مجموعة من الخيارات أو البدائل المتاحة أمامها. ومن ثم فإن هذا الهدف، لا يمكن وضعه في موضعه الصحيح الا بربطه بالهدف السابق، وهو الهدف التنموي، ليصبح الاستثمار(هدفا) يعني توظيف أموال المصرف في الاستثمارات التنموية الفعلية. معروف أن البنوك التقليدية إما بواسطة الإقراض أو بواسطة الاستثمار في الأوراق المالية. ولما كانت المصارف الإسلامية لا تستطيع ممارسة عملية الإقراض أو الاقتراض، فسيكون المجال الوحيد أمامها لممارسة أعمالها هو الاستثمار.

بهذا المعنى لا يكون الاستثمار هدفا بل صفة تفرضها طبيعة عمل المصرفية الإسلامية. أما الاستثمار(هدفا) فإنه يستوجب التوجيه الواعي لهذه الصفة الاستثمارية لتحقيق أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي، من خلال التركيز على المشروعات الاستثمارية التنموية. (الخاقاني، 2011، صفحة 179_180)

3.1. الهدف الاجتماعي:

تسعى المصارف الإسلامية الى الموازنة بين تحقيق الأرباح الاقتصادية من جهة وتحقيق الأرباح الاجتماعية من جهة أخرى فضلا عن التوزيع العادل للدخل والثروة في المجتمع الإسلامي. إن المصرف الإسلامي وعن طريق صناديق الزكاة التي لديه يقوم برعاية أبناء المسلمين والعجزة وتوفير البيئة الملائمة لرعايتهم وإقامة المرافق الإسلامية العاملة وتوفير سبل التعليم والتدريب للمسلمين وتقديم المنح الدراسية، ويعمل المصرف الإسلامي على إحياء فريضة الزكاة وإنعاش روح التكافل الاجتماعي بين أفراد الأمة الإسلامية مستخدما في هذا المجال وسائل عدة من أهمها:

- العمل على إنشاء دور العلم التي تقدم خدماتها مجاناً للمسلمين.
- إنشاء المستشفيات والمعاهد العلمية والصحية.
- العمل على تنمية ثقة المواطنين بالنظام الاقتصادي الإسلامي بوصفه الطريق الأمثل للوصول الى رفاهية الامة وصلاحها.
- زيادة التكاتف والتكافل بين أفراد الأمة الإسلامية عن طريق الزكاة.
- ارتباط الأبعاد الاجتماعية للمصارف الإسلامية بالأبعاد الاقتصادية التنموية لهذه المصارف.
- وهكذا نجد أن الأساس الاجتماعي في المصارف الإسلامية يسعى الى تأكيد التوجيهات الروحية في إقرار دور العمل ويضع رأس المال في موضعه الصحيح حيث ينبغي أن يكون خادماً ووسيلة يستطيع أن يجدها كل قادر على الاستثمار والإفادة منه. ولذا تكون مخرجات النظام المصرفي في المصارف عبارة عن برامج تربط الأهمية النسبية للمشروعات بتخصيص الموارد وهذا الأمر يقتضيه نظام المسؤولية الاجتماعية. (الموسوي، 2011، صفحة 32_33)

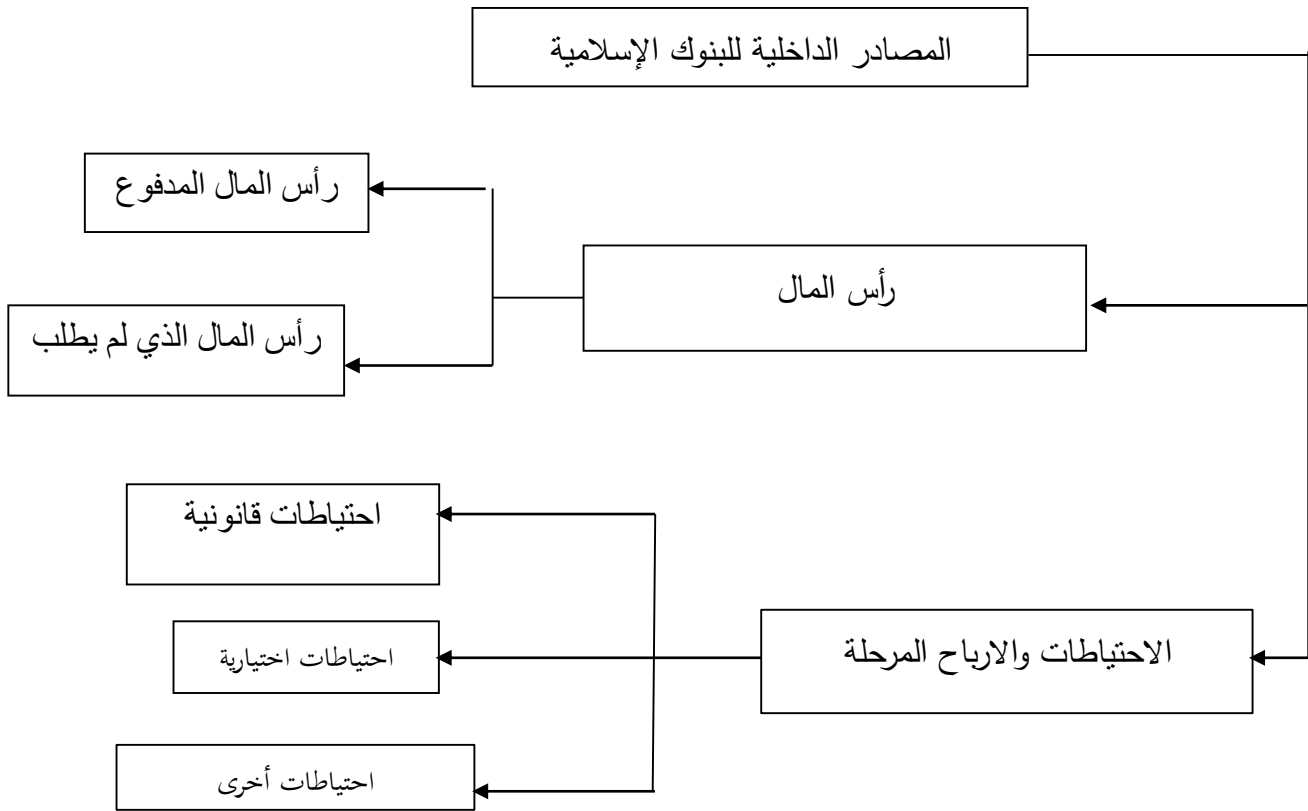
2. مصادر الأموال في المصارف الإسلامية:

إن مصادر الأموال في البنوك الإسلامية لا تختلف كثيراً عن مصادر الأموال في البنوك التقليدية، كما لا تختلف كثيراً بين البنوك الإسلامية نفسها، إلا في بعض الشروط التي يضعها مجلس إدارة البنك الإسلامي وخاصة منها ما يتعلق بنسبة دخول الوديعة في الاستثمارات اختلافها مع البنك التقليدي فتكمن في إلغاء كل حسابات القروض واحلال محلها حسابات الإيداع والاستثمار فحسابات البنك الإسلامي خالية تماماً في الفوائد الثابتة المعلومة المقدار مسبقاً. وتنقسم مصادر الأموال في بنك الي مصادر داخلية وغير داخلية.

1.2. المصادر الداخلية:

تتكون المصادر الداخلية في البنوك الإسلامية من موردين أساسيين، هما رأس والاحتياطيات والأرباح المرحلة والشكل هذا يوضح المصادر الداخلية للبنوك الإسلامية. (براهيم، 2012، صفحة 35_38)

الشكل رقم 1: مصادر الأموال في المصارف الداخلية



المصدر: من إعداد الباحثين

- **رأس المال:** ينقسم رأس المال الإسمي أو الإجمالي الى رأس المال المدفوع ورأس المال الذي لم يطلب. (براهيم، 2012، صفحة 36_37)

- **رأس المال المدفوع:** رأس المال المدفوع (PAID_UP CAPITAL) هو المصدر الذي تتدفق منه الموارد المالية للمصرف، وبه يتم تأسيس البنك، وإيجاد الكيان الاعتباري له، وإعداده، وتجهيزه ليتمكن من ممارسة أنشطته.

- **رأس المال الذي لم يطلب:** جزء منه يمكن طلبه من طرف إدارة البنك عند الحاجة ويسمى برأس المال الذي يمكن طلبه، والجزء الآخر يحتفظ به ليستخدم في الحالات الطارئة، كإفلاس البنك مثلاً، ويستخدم لصالح الدائنين، ويسمى هذا الجزء برأس المال الاحتياطي وهو بمثابة جهاز امتصاص الخسائر والمخاطر التي قد تعترض البنك.

تعتبر المؤسسات المالية الإسلامية (المصرفية) في معظمها شركات مساهمة محدودة، ورأس مالها المدفوع، وليس رأسمالها الإسمي من أهم المصادر الذاتية لها، وهو عبارة عن المدفوع من قيمة الأسهم المكتتب بها من قبل المؤسسين والمكتتبين في الاكتتاب العام، ويمكن لرأس المال المدفوع أن يتوسع عند الضرورة بإصدار أسهم جديدة وطرحها للاكتتاب العام.

• الاحتياطات والأرباح المرحلة:

تمثل احتياطات الأموال المتراكمة لدى المؤسسة، من خلال ما حققته من أرباح، وهي جزء من الفائض النقدي المحتفظ به من طرف المؤسسة، وليس لها أي طابع استحقاق (عديمة الاستحقاق) وتعرف أيضا بأنها تلك الأرباح الصافية القابلة للتوزيع لكنها حُجزت في حساب احتياطي خاص، ولذلك فهي تعتبر حقا من حقوق أصحاب المشروع، وبصفة عامة فإن الاحتياطات هي تلك المبالغ التي أبقاها الشركاء تحت تصرف المؤسسة، والتي تكونت على مر الزمن نتيجة الأرباح غير مخصصة، وتنقسم الاحتياطات إلى: (براهيم، 2012، صفحة 37_38)

- **الاحتياطي القانوني:** هو عبارة عن نسبة معينة من الأرباح يفرضها القانون لتبقى داخل المؤسسة ولا توزع بأي شكل من الأشكال، وتبعا لقانون الدولة التي يوجد بها البنك الإسلامي فإن جزءا من الأرباح يحول إلى حساب الاحتياطي القانوني.

- **الاحتياطي الاختياري:** وهذا النوع من الاحتياطات لا يكون قانونيا (غير إجباري) ولا تعاقدية، بل يقترح من قبل مجلس الإدارة على الجمعية العامة للمساهمين عندما تكون هناك أرباح كافية تسمح بذلك، ويستعمل في أغراض مقترحة من طرف المجلس، ويحق توزيعه كليا أو جزئيا على المساهمين إذا لم يستعمل في تلك الأغراض، وكمثال على ذلك نجد أن البنك الإسلامي الأردني يحدد نسبة الاحتياطي الاختياري كحد أقصى 20% من إجمالي الأرباح السنوية الصافية.

- **احتياطات أخرى:** تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية لمواجهة أية التزامات قد تطرأ على البنك، والملاحظ أن البنوك بدأت تستعمل مثل هذا الحساب لمواجهة المستقبل المجهول كبنك فيصل الإسلامي بمصر الذي في ميزانيته ولأول مرة سنة 1980م حساب احتياطي أخطار الاستثمار بالمشاركة، وهذا يدل على المرونة التي تتمتع بها البنوك الإسلامية لتقليل من أخطار الخسائر.

• **المخصصات والأرباح المدورة:**

يعرف المخصص بأنه أي مبلغ يخصم أو يحتجز من أجل استهلاك أو تجديد أو مقابلة النقص في قيمة الأصول أو من أجل مقابلة التزامات معلومة لا يمكن تحديد قيمتها بدقة تامة، والمخصص عبء يجب تحميله على الإيراد سواء تحققت أرباح أم لم تتحقق.

ونفرق هنا بين نوعين من المخصصات وهما مخصص استهلاك الأصول، ومخصص مقابلة النقص في قيمة الأصول مثل مخصص الديون المشكوك فيها ومخصص هبوط الأوراق المالية.

وتمثل المخصصات مصدرا من مصادرا التمويل الذاتي للمصارف الإسلامية وذلك خلال الفترة من تكوين المخصص حتى الفترة التي يستخدم فيها في الغرض الذي أنشأ من أجله وخاصة المخصصات ذات الصلة التمويلية مثل مخصص استهلاك الأصول الثابتة، ويجب أن يؤخذ في الاعتبار استثمار تلك المخصصات في الاستثمارات متوسطة وطويلة الأجل.

فالمخصص هو حساب لتقويم الموجودات يتم تكوينه باستقطاع مبلغ من الدخل بصفته مصروفاً ويقسم في المصارف الإسلامية حسب ما جاء به في معايير المحاسبة الإسلامية إلي: (الوادي و.، 2010، صفحة 203_202)

- **المخصص الخاص أو المحدد:** مبلغ يتم تجنيبه لمقابلة انخفاض مقدر في قيمة مردود محدد سواء كان في موجودات الذمم (لتقويمها بالقيمة النقدية المتوقعة تحقيقها) أو في موجودات التمويل والاستثمار (لتقويمها بالتكلفة أو بالقيمة النقدية المتوقعة تحقيقها أيهما أقل)

- **المخصص العام:** مبلغ يتم تجنيبه لمقابلة خسارة موجودات الذمم والتمويل والاستثمار التي يحتمل أن تنتج عن مخاطر حالية غير محددة. ويمثل المبلغ المجنب لمعالجة الخسارة المقدرة التي تأثرت بها هذه نتيجة لأحداث وقعت في تاريخ قائمة المركز المالي وليس الخسارة المقدرة التي قد تنتج عن أحداث مستقبلية تثبت المخصصات عند توفير معلومات للمصرف تدل على وقوع أو احتمال وقوع أحداث تؤدي أو يحتمل أن تؤدي إلى انخفاض في قيمة موجود ما.

ويقاس المخصص الخاص بموجودات الذمم بالمبلغ المطلوب لتخفيض قيمة هذه الموجودات إلى القيمة المتوقعة تحصيلها.

يقاس المخصص الخاص بموجودات التمويل والاستثمار بالمبلغ المطلوب لتخفيضها إلى القيمة النقدية المتوقعة تحقيقاً إذا كانت أقل من تكلفتها التاريخية.

يقاس المخصص العام بمبلغ مقدر لمقابلة خسارة موجودات الذمم والتمويل والاستثمار التي يحتمل أن تنتج عن مخاطر حالية غير محددة.

تحمل قائمة الدخل بالمبلغ المطلوب للوصول إلى مستوى الرصيد المستهدف للمخصص الخاص أو العام المتعلق بهذه الموجودات الممولة من أصحاب الاستثمار المطلقة أو المساهمين. وإذا زاد رصيد المخصص عن المستهدف فتعاد الزيادة للجهة ذات العلاقة بصفقتها دخلاً.

• الأرباح المدورة:

وتشمل جميع الأرباح التي تم اقتطاعها من الأرباح المحققة خلال السنوات السابقة والسنة الحالية دون توزيعها على المساهمين، فهي حق للمساهمين ينعكس في قيمة السهم. وتمثل أرباحاً محتجزة يتم ترحيلها للسنوات المالية التالية بناءً على قرار من مجلس الإدارة وموافقة الجمعية العمومية على ذلك، وذلك لأغراض مالية واقتصادية.

2.2. المصادر الخارجية:

هي المصارف المالية التي يتم الاعتماد فيها على أموال الغير، أي الآخرين من دون أصحاب المشروع المالكين له، وتمثل عادة النسب الأكبر من مصادر أموال البنوك بصفة عامة.

أ. الحسابات الجارية:

فالحساب الجاري الدائن الذي يحصل عنه المصرف العمولة والمصاريف خلال شرعاً، فطبيعة هذه الحسابات في المصارف الإسلامية أنها حسابات يودع فيها العملاء ويسحبون دون فوائد، بل تأخذ المصارف

مقابل إدارة هذه الحسابات للعملاء عمولة ومصارف. والإيداع من قبل العميل في الحساب الجاري لا يعتبر وديعة بالمفهوم الشرعي لأن المصرف يخلط هذه الأموال مع غيرها ويتصرف فيها، ولذلك بأخذ هذا الإيداع حكم القرض الحسن. كذلك فإن السحب الذي يقوم به العميل أشبه بالقرض لأنه ليس من عين حق العميل الذي أودعه البنك.

وهذه الحسابات الجارية تعتبر مصدر للتمويل قصير الأجل يمكن للمصرف أن يستخدمه في إتاحة التمويل قصير الأجل لمقابلة الاحتياجات التمويلية الطارئة لذوي الأنشطة الإنتاجية المتنوعة في المجتمع، وتوفير السيولة اللازمة لمشروعات المصرف الاستثمارية والتي تحتاج من وقت لآخر إلى مثل هذا النوع من التمويل. ويرى البعض أن إحدى القسمات اللازمة لإسباغ الصفة الإسلامية على أنشطة المصارف الإسلامية، أن تقوم هذه المصارف بتخصيص نسبة من السيولة النقدية الحرة (بعد استبعاد نسبة الاحتياطي النقدي التي تحتفظ بها هذه المصارف) التي تتيحها الحسابات الجارية، وذلك للإقراض الاستهلاكي والاستثماري بدون فائدة، والاكتفاء بتكاليف خدمة وتحصيل الدين، فتزكي المصارف بذلك روح التكافل، كما تتيح للمستثمرين سيولة مجانية (قصير الأجل) بما في ذلك من أثر على تخفيض تكلفة الإنتاج، ومحاربة التضخم.

وبينما تعتبر الحسابات الجارية الدائنة، في المصارف التقليدية، أهم مصدر من المصادر الخارجية للأموال، فإن أهميتها النسبية في هيكل هذه المصادر تقل في المصارف الإسلامية تاركة الأهمية الأولى للحسابات الاستثمارية. (نجاح و أبو الفتوح، 2014، صفحة 44_45)

ب. الودائع الاستثمارية:

تعتبر الودائع الاستثمارية البديل للودائع الآجلة لدى البنوك التقليدية التي تلتزم بردها في مواعدها مع الفوائد ضامنة للأصل والفوائد معا وتحمل جميع مخاطرها، بينما "الوديعة الاستثمارية في البنوك الإسلامية هي عقد مضاربة بين البنك والعميل المودع، إذ أن هذا الأخير، يعتبر بمقتضى عقد المضاربة الشرعية بمثابة رب المال، والبنك بمثابة المضارب. ولا يضمن البنك الوديعة الاستثمارية ولا أرباحها إلا في حالة التقصير والتعدي أو في حالة مخالفة شروط العقد، وتوزع نتائج الأرباح حسب النتائج الفعلية وحسب نسبة المضاربة المتفق عليها في العقد".

وعادة ما تستثمر أو تمويل بهذا النوع من الودائع المشاريع الطويلة والمتوسطة الأجل، وتنقسم إلى: (براضية و هني محمد، 2016، صفحة 77)

- **حسابات الاستثمار المشترك (المطلقة):** وهي أكثر أنواع الحسابات أهمية من حيث حجمها كودائع تستعملها البنوك الإسلامية في استثماراتها واستخداماتها التمويلية، فالمودع يعهد للبنك باستثمار الوديعة دون ضمان ردها، ويصبح شريكا في الربح والخسارة.
- **حسابات الاستثمار المخصص (المقيد):** وهي حسابات للراغبين في استثمار أموالهم في مشروع محدد أو غرض معين، حيث يتولى البنك إدارة الاستثمار بصفته مضاربا، "ويقوم البنك بتشغيل هذه الودائع الاستثمارية حسب الاتفاق وعلى ضمانتها أصحابها اللذين يتحملون مخاطر الاستثمار التي قد تحدث خلال الفترة الاستثمارية، وفي حال الربح المتحقق فإنه يوزع بين أصحاب الودائع والبنك حسب النسب

المتفق عليها والتي تحدد عند فتح الحساب، أما في حالة حدوث خسارة، فإن الخسارة يتحملها أصحاب حسابات الاستثمار المخصص بالكامل بشرط عدم حدوث تقصير أو تعدي من البنك الإسلامي.

ج. الصكوك الإسلامية:

هي وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله.

وأهم الصكوك التي تستخدمها البنوك الإسلامية في مجال جذب الأموال هي: (براضية و هني محمد، 2016، صفحة 78_79)

- **صكوك الإجارة الإسلامية:** وهي أدوات مالية تمثل أصولاً يصدرها البنك ويدعو المستثمرين للاكتتاب بها، ومن ثم يقوم البنك بتمليك أصول وتأجيرها بموجب عقود إجارة، والأرباح المحققة من ذلك يتم اقتسامها بين المستثمرين والبنك وفقاً للأسس المثبتة في نشرة الإصدار الخاصة بذلك.

- **صكوك السلم الإسلامية:** وهي أداة مالية تمثل أصولاً يصدرها البنك ويدعو المستثمرين للاكتتاب بها، حيث يقوم البنك بشراء السلع يتم استلامها في المستقبل ومن ثم بيعها، والأرباح المتحققة من ذلك يتم اقتسامها بين المستثمرين والبنك وفقاً للأسس المثبتة في نشرة الإصدار الخاصة بذلك.

د. صناديق الاستثمار:

تعتبر صناديق (محافظ) الاستثمار مصدر جيد من مصادر أموال البنك الإسلامي وتمثل أوعية استثمارية تلبي حاجات ومتطلبات المودعين من استثمار أموالهم وفق المجالات التي تناسبهم لتحقيق عوائد مجزية. حيث يقوم البنك باختيار أحد مجالات الاستثمار المحلية أو الدولية وينشأ لهذا الغرض صندوق يطرح للاكتتاب العام للمستثمرين ويقوم البنك بأخذ نسبة معروفة من الربح مقابل إدارته لهذا الصندوق، كما بإمكان البنك أن يقوم بتوكيل أحد الجبهات المختصة بهذا النشاط بإدارة هذا الصندوق مقابل نسبة معينة من الأرباح. (براضية و هني محمد، 2016، صفحة 79)

هـ. ودائع المؤسسات المالية الإسلامية:

قد تقوم بعض البنوك الإسلامية بتحويل جزء من الفوائض النقدية لديها إلى البنوك، إما في صورة ودائع استثمار تأخذ عنها عوائد أو في صورة ودائع جارية لا تستحق عنها عوائد وذلك لتسوية بعض المعاملات بينها. (براضية و هني محمد، 2016، صفحة 80)

و. الودائع الادخارية (حسابات التوفير):

تعد الودائع الادخارية أحد أنواع الودائع لدى المصارف الإسلامية، وهي تنقسم إلى قسمين وهما: (الوادي، سمحان، و سمحان، 2010، صفحة 196_197)

- **حسابات الادخار مع التفويض:** ويستحق هذا الحساب نصيباً من الربح ويحسب العائد من الربح أو الخسارة على أقل رصيد شهري، ويحق للمتعامل الإيداع أو السحب في أي وقت شاء.

- حسابات الادخار دون التفويض بالاستثمار: هذا النوع لا يستحق ربحاً ويكون حكمه حكم الحساب الجاري.

المبحث الثاني: المنتجات المالية الإسلامية:

تمهيد: يعد موضوع المنتجات المالية الإسلامية من المواضيع الرائجة التي تحتاج الى تناول عميق لارتباطها بشكل مباشر بالبيئة الخارجية للمجتمع العربي الإسلامي، بسبب وجود المؤسسات المصرفية الإسلامية في حد ذاتها، فبدون وجود حزمة متكاملة من المنتجات و الخدمات الإسلامية، لا يمكن لهذه المؤسسات أن تواصل في تقديم خدماتها بفعالية، و من خلال هذا المبحث سنحاول التطرق الى الجانب النظري للمنتجات المالية الإسلامية من تعاريف و خصائص وأهمية، وإبراز أهم المنتجات المالية في البنوك الإسلامية القائمة على مبدأ المشاركة التمويلية و المنتجات المالية القائمة على مبدأ البيوع والإجارة، والمنتجات المالية الأخرى.

أولاً: ماهية المنتجات المالية الإسلامية:

1. تعريف المنتجات المالية الإسلامية:

هناك عدة تعاريف للمنتجات المالية الإسلامية نذكر منها ما يلي:

التعريف الأول: المنتجات المالية الإسلامية هي الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية الى عملائها وهي في الحقيقة عقود معاوضة تهدف الى الربح بالنسبة للمؤسسة المالية، وتقدم في المقابل خدمة، على شكل عين أو للعملاء، لكن لكي تحقق المنتجات أهدافها فهي تتجاوز الجانب القانوني للتعاقد لتشمل التسويق ومتابعة العميل والتعرف على احتياجاته ومحاولة الملائمة بينها وبين حقوق المؤسسة ومصالحها، وبالنسبة للمؤسسات الإسلامية فإن المنتجات يجب أن تستوفي جانب آخر وهو الضابط الشرعي. (العابدي و بن يامين، 2014)

التعريف الثاني: تعرف المنتجات المالية الإسلامية بالصيغ والعقود المالية التي تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية، وتضاهي في إمكانية تطبيقها ومرونتها المنتجات المالية المعاصرة، ولكنها تمتاز بالمبادئ والمميزات الخاصة بالاقتصاد الإسلامي في الملكية والمشاركة وأن الغنم بالغرم والخارج بالضمان. (سعدية، 2018)

ثانياً: أهمية وخصائص المنتجات المالية الإسلامية

1. أهمية المنتجات المالية الإسلامية:

تجاوز الاقتصاد الإسلامي مرحلة الاعتراف وإثبات الوجود الى، مرحلة الممارسة والتطبيق وهذا يعني أن الاقتصاد الإسلامي انتقل من مرحلة المبادئ والأسس الى مرحلة الأدوات والمنتجات المالية، والتي تترجم تلك المبادئ الى واقع ملموس وقد نجحت المؤسسات الإسلامية في تطوير عدد من المنتجات المالية، لكن تنوع الاحتياجات المالية من جهة، وواقع المنافسة من جهة أخرى، ويحتم الاستمرار في بناء منتجات جديدة توفر للمؤسسات المالية الإسلامية القدرة على النمو مع المحافظة على هويتها وشخصيتها المستقلة. إذ لا يمكن أن تنافس على المستوى العالمي إلا بتوفير الشروط اللازمة لذلك، ومنها أن تعتمد الى ابتكار الأدوات المالية التي تناسب العصر، ولا تخرج عن أحكام الشريعة.

كما تبرز أهميتها أيضاً بان تكون بديلاً للمنتجات التي تقدمها المؤسسات المالية التقليدية، وتحقق في

نفس الوقت ميزتين للنظام المالي الإسلامية هما: (سعدية، 2018)

✓ توسيع في قاعدة المخاطرة باشتراك الممول مع المستثمر في المغام والمغارم.

إرساء المخاطرة وعدم ترحيلها إلى الغير، وهو ما يستفيد من استقراء أحكام المعاملات.

بالإضافة الى حاجة المؤسسات المالية الإسلامية لهذه المنتجات من أجل تحقيق ما يلي:

- ✓ تنويع مصادر ربحية للمؤسسة المالية.
- ✓ تجنب تقادم المنتجات الحالية للمحافظة على النمو، كما هو معلوم أن لكل منتج دورة حياة.
- ✓ تقليل مخاطر الاستثمار بتنويع صيغه وقطاعاته.
- ✓ دعم المركز التنافسي للمؤسسة المالية في السوق.
- ✓ التطوير المستمر للمنتجات يزيد من خبرة المؤسسة ويبقيها في حيوية مستمرة.

2. خصائص المنتجات المالية الإسلامية:

تتميز المنتجات المالية الإسلامية بعدة خصائص تميزها عن غيرها من المنتجات المالية التقليدية

وهي:

أ. **المصادقية الشرعية:** تعني أن تكون المنتجات المالية موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية، أي الخروج من الخلاف الفقهي قدر الإمكان إذ ليس الهدف من المنتجات المالية الإسلامية هو ترجيح رأي فقهي على آخر، وعليه يجب التفريق بين دائرة ما هو جائز شرعا وبين ما تطمح اليه الصناعة المالية الإسلامية، بمعنى تحقيق المنتج النموذجي انطلاقا من مشروعيته.

ومنه فإن أسس السلامة الشرعية تتمثل في: (عائشة، 2021، صفحة 68)

- الأخذ بالقول الراجح و قرارات المجامع الفقهية.
- تحقيق القيم الأخلاقية الإسلامية.
- الابتعاد عن العقود الصورية.
- مراجعة المنتجات المباحة على أساس العرف والمصلحة.
- إيقاف العمل بالمنتجات المثيرة للجدل.

ب. **الكفاءة الاقتصادية:** فالمقصود بها تحقيق مقاصد المتعاملين بأقل قدر ممكن من التكاليف الإجرائية او التعاقدية، فتسارع وتيرة الحياة الاقتصادية المعاصرة، والتقدم التقني في عالم الاتصالات والمعلومات، يتطلب تطوير أساليب التعامل الاقتصادي الى اقل حد ممكن من القيود والالتزامات.

إن هاتين الخاصيتين، المصادقية الشرعية، ليستا منعزلتين عن بعضها، بل في غالب الحالات نجد أن البحث عن الكفاءة يؤدي الى حلول أكثر مصادقية، والعكس صحيح. (سعاد، 2021، صفحة 54)

ج. **الكفاءة الاجتماعية:** وذلك من خلال تلبية احتياجات المجتمع الخيري حيث تنطوي المنتجات المالية الإسلامية على البعد الأخلاقي والتنموي للنشاطات التي تمويلها، وذلك من خلال مراعات منفعة الفرد والمجتمع في الاستثمار والحاجات الخاصة والمجتمعية في التمويل، فضلا عن دورة الزكاة والوقف في توفير التمويل الخيري والتوزيع العادل للثروة. (عائشة، 2021، صفحة 69)

ثالثا: أنواع المنتجات المالية الإسلامية:

1. المنتجات المالية القائمة على مبدأ المشاركة:

أ. المشاركة:

❖ **تعريف المشاركة:** المشاركة هي أسلوب تمويلي يشترك بموجبه المصرف الإسلامي مع طالب التمويل في تقديم المال الازمل لمشروع او عملية ما، ويوزع الربح بينهما بحسب ما يتفقان عليه، أما الخسارة فبنسبة تمويل كل منهما، توضح فكرة المشاركة ان البنك الإسلامي ليس مجرد ممول فقط و إنما أيضا مشارك في العملية الاستثمارية، وأن العلاقة التي تربطه مع العملاء هي علاقة شريك بشريك و ليست علاقة دائن بمدين، كما هو الحال في البنوك التقليدية، و يترتب على هذه العلاقة مشاركة البنوك الإسلامية للمتعاملين معها في تحمل المخاطر التي قد تتعرض إليها العمليات التي يقومون بها طالما كان ذلك بدون تقصير من جانبهم، والمشاركة تكون في تمويل الأنشطة الاستثمارية التي تستهدف الربح سواء كانت تجارية أو صناعية أو عقارية أو غيرها من النشاطات المباحة شرعا. (الغالي، 2012، صفحة 60)

❖ مشروعية المشاركة:

المشاركة مشروعية، وهذه المشروعية تثبت بالكتاب والسنة والاجماع

_الادلة من القرآن الكريم على مشروعية المشاركة

قال تعالى: "وَأِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ". سورة (ص) الآية 2.

_من السنة قال الرسول صلى الله عليه وسلم أن الله تعالى يقول " أنا ثالث الشريكين مالم يخن أحدهما صاحبه، فإن خان أحدهما صاحبه خرجت من بينهما"، ولقد أجمع علماء الأمة على ذلك. (اسماعيل و بوقرة، 2019، صفحة 25)

❖ أنواع التمويل بالمشاركة:

وتتمثل فيما يلي: (غراب و بوجلال، 2021، صفحة 17)

_ المشاركة الثابتة (طويلة الأجل):

هي نوع من المشاركة تعتمد على مساهمة المصرف في تمويل جزء من رأس مال مشروع معين، مما يترتب عليه أن يكون شريك في ملكية هذا المشروع وشريك كذلك في كل ما ينتج عنه ربح أو خسارة بالنسب المتفق عليها والقواعد الحاكمة لشروط المشاركة. وفي هذا الشكل تبقى لكل طرف من الأطراف حصص ثابتة في المشروع، الذي يأخذ شكلا قانونيا كشركة تضامن أو شركة توصية.

_المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك:

هي نوع من المشاركة يكون من حق الشريك فيها ان يحل محل المصرف في ملكية المشروع إما دفعة واحدة أو عل دفعات حسب ما تقتضي الشروط المتفق عليها وطبيعة العملية.

_المشاركة المتغيرة:

هي البديل عن التمويل بالحساب الجاري المدين، حيث يمول العميل بدفعات نقدية حسب احتياجاته ثم تأخذ حصة من الأرباح النقدية أثناء العام.

ب. عقد المضاربة:

تعريف المضاربة: وهي من أقدم صيغ التمويل في الفقه الإسلامي ويمكن استخدامها في جانبي الميزانية كمورد واستخدامات، كمفهوم مشتقة من الضرب في الأرض أي السير فيها: قال تعالى: "وَأَخْرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ" . المزمّل الآية 20.

وقوله: "فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَادْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١٠﴾" . الجمعة الآية 10.

وهي صارت له أي آخر في ماله وهي الفراض أو المقارضة بالغة أهل الحجاز وفي العراق تسمى المضاربة كما تسمى فراضا ومقارضة وهي مشتقة من القرض وهو القطع. (الشمري، 2011، صفحة 273)

❖ **مشروعية المضاربة:**

جاء في كتب السيرة أن النبي ﷺ صلى الله عليه وسلم قد خرج قبل بعثته في مال أمنا خديجة رضي الله عنها مضاربة إلى الشام وأنفذت معه عبدا لها يقال له مسيرة. واستمر العمل بهذا العقد بعد بعثة النبي صلى الله عليه وسلم، وروى عن صهيب رضي الله عنه قول النبي صلى الله عليه وسلم: ((ثلاث فيهن البركة البيع الى أجل، والمقارضة وخط البر بالشعير للبيت لا للبيع))

وقد أجمع أهل العلم على جواز عقد المضاربة رغم عدم ورود نص في القرآن الكريم أو السنة النبوية الشريفة يبين مضمونه وشروطه باستثناء ما تم ذكره. لذلك نجد فقهاءنا رحمهم الله قد اتفقوا على جوازه بشكل عام ولكنهم اختلفوا أحيانا في شروط العقد. (سمحان، 2013، صفحة 230_231)

❖ أنواع المضاربة

وتتمثل فيما يلي: (سمحان، 2013، صفحة 231)

يمكن تقسيم المضاربة من حيث الشروط الى:

ـ **المضاربة المقيدة:** وهي المضاربة التي يشترط فيها رب المال على المضارب شروطا معينة ومقبولة شرعا يقيد بيها المضارب للعمل في اطارها.

ـ **المضاربة المطلقة:** هي المضاربة التي يمنح فيها رب المال المضارب كامل الحرية بالتصرف في المال في إطار الشريعة الإسلامية.

ويمكن تقسيمها من حيث عدد الشركاء الى:

ـ **المضاربة الثنائية :** هي المضاربة التي تتم بين الطرفين يقدم فيها الطرف الأول المال ويقدم الطرف الثاني العمل. أي تكون العلاقة فيها ثنائية بين العامل ورب المال فقط.

ـ **المضاربة الجماعية:** وهي المضاربة التي تكون فيها العلاقة متعددة، فيتعدد أرباب الأموال والمضارب واحد، أو يتعدد المضاربون ورب المال واحد، أو يتعدد أرباب الأموال والمضاربون. وهذه المضاربة ناجمة عن جواز خلط مال المضاربة.

ج. المنتجات المالية الموجهة للإنتاج الزراعي:

❖ **تعريف المزارعة:**

لغة: المزارعة لغة مفاعلة من الزرع وهو الإثبات، يقال: زرع الله أي أنبتة. (معايزية و سالمي، 2018)

اصطلاحاً: دفع الأرض الى من بزرعها ويعمل عليها. (الأحمد، 2020، صفحة 101_120).

❖ **مشروعية المزارعة:** المزارعة مشروعيتها جائزة، ويظهر وهج المشروعية في أن النبي صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر شطر ما يخرج من ثمر أو زرع كما وأن المزارعة فيها مصلحة للمجتمع فقد يملك الفرد أرضاً ولا يقدر على زراعتها، بينما لا يملك آخر أرضاً ولكن قادر على العمل والزراعة.

❖ **شروط عقد المزارعة:**

يشترط في عقد المزارعة ما يلي: (الشمري، الصناعة المصرفية الإسلامية مداخل و تطبيقات، 2014، صفحة 281_282)

- الإيجاب يكون من صاحب الأرض والقبول من العامل (الزارع).

- أهلية المتعاقدين ومباشرة العقود.

- ان تكون حصة كل منهما من النماء معلومة ومشاعاً بينهما بالتساوي أو بالتفاوت حسب الاتفاق، والبعض يقول (ينبغي دفع الأرض والبذر لكي يصح العقد وإلا كانت مخابرة لأن الرسول صلى الله عليه وسلم نهى عن المخابرة والمحاكمة لأنهما نوع من المزارعة يكفي صاحب الأرض تسليم الأرض دون البذر.

- لا تجوز المزارعة بين أكثر من اثنين.

❖ **تعريف المساقات:**

لغة: مأخوذ من السقي وذلك ان يقوم شخص على سقي النخيل والكرم ومصلحتها، ويكون له من ريعها جزء معلوم. (المحنت، 2020، صفحة 112)

اصطلاحاً: أن يدفع الرجل شجرة إلى آخر ليقوم بسقيه وعمل سائر ما يحتاج إليه بجزء معلوم له من ثمره. (الأحمد، 2020، صفحة 101_120)

❖ **دليل مشروعيتها:**

دليل مشروعية المساقات والتي تسمى أيضاً المعاملة هو نفسه دليل مشروعية المزارعة عند أغلب الفقهاء، أي السنة والإجماع، فقد روي البخاري حديث ابن عمر رضي الله عنه عن أهل خيبر برواية أخرى وهي أنه صلى الله عليه وسلم ساقاهم على نصف ما تخرجه الأرض والثمرة، وكما اجمع العلماء على جوازها بينما لا تجوز عند أبي حنيفة مطلقاً مثل المزارعة ولنفس السبب. (ناصر، 2002، صفحة 96)

❖ **شروط عقد المساقات:** يشترط الفقهاء في المساقات إلى أهلية العاقدین ما يلي: (معايزية و سالمي، 2018)

- أن يكون عمله معلوماً كإصلاح السواقي والسقي وإحضار ما يحتاجه في عمله وإن يكون موجوداً في الحقل.

- الاتفاق على كيفية تقويم الناتج وأن يكون نصيب كل منهما جزءاً شائعاً كالنصف أو الثلث أو الربع، ولا تصح أن تكون الأجرة من غير الثمر.

- أن يكون الأصل معلوما ومثمرا أي مما يجنى ثماره.
- أن يعقد العقد قبل بدء وصلاح الثمر.
- الاتفاق على المدة إذ لا يجوز ان تبقى مجهولة معنا لغرر.
- التخلية بين العامل وبين الشجر المعقود عليه، وأن يقوم بالعمل في كل ما يقدر عليه كالحراثة والتسميد والسقي والتقليم وأي أعمال أخرى لازمة قبل إدراك الثمر أما أعمال بعد الإدراك والنضج كالقطف والنقل فيتم توزيعه على الإثنين لأن كل واحد يتصرف في حصته وفق ما يريد.

2. المنتجات المالية القائمة على البيوع والإجار:

أ. تعريف المراجعة:

لغة: مفاعلة من الربح وهو الزيادة وهو النماء في التجارة. (الوادي و سمحان، 2008، صفحة 129)
 اصطلاحا: هي البيع برأس المال وريح معلوم ومعناها أن يذكر البائع للمشتري الثمن الذي اشترى به السلعة ويشترط عليه ربحا معينا، وكذلك فبيع المراجعة هو بيع بالثمن الأول وزيادة معلومة لطرفي العقد أو هو البيع بالثمن الذي اشترى به السلعة من ربح معلوم. (سمحان، 2013، صفحة 244)

❖ مشروعية المراجعة:

بيع المراجعة مشروع من الكتب والسنة.
 ففي القرآن الكريم ثبتت مشروعيتها بدليل جواز البيع في قوله تعالى: " وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ". البقرة الآية 275، وقوله أيضا: " لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَاعُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ ". البقرة الآية 198.
 أما في السنة فقوله صلى الله عليه وسلم " إذا اختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم ". قوله صلى الله عليه وسلم عندما سئل عن أفضل الكسب فقال: " كل بيع مبرور وعمل الرجل بيده ".

وقد أجمعت الأمة على جواز هذه البيوع بلا إنكار. (سمحان، 2013، صفحة 245)

❖ شروط عقد المراجعة:

يشترط الفقهاء لصحة عقد بيع المراجعة شروط خاصة أهمها ما يلي: (صنوان، 2001، صفحة 151)
 - أن يكون الثمن الأصلي الأول "معلوما " لطرفي العقد وخاصة للمشتري الثاني، وكذلك ما يحمل عليه من التكاليف الأخرى.

- أن يكون الربح "معلوما " مقدرا أو نسبة من الثمن الأول.

- أن يكون "رأس المال " من ذوات الأمثال، بمعنى أن يكون له مثل كالمكليات والموزونات والعدييات.

ب. عقد بيع السلم:

❖ تعريف عقد السلم:

لغة: من سلم السلم بالتحريك. (الأحمد، 2020)

اصطلاحا: هو أن يسلم عوض حاضرا موصوف في الذمة إلى أجل، ويسمى سلما وسلفا وهو نوع من البيع. (الأحمد، 2020)

❖ مشروعية عقد بيع السلم:

أُتفق الفقهاء أن عقد السلم مباح شرعا لثبوته بالنصوص من القرآن الكريم والسنة.

لقوله تعالى: "وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ". البقرة الآية 275.

وقوله: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ". البقرة الآية 282.

حديث ابن عباس رضي الله عنه قال: قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم يسلفون بالتمر السنتين والثلاث فقال عليه السلام: (من أسلف فل يسلف في كيل معلوم ووزن معلوم، إلى أجل معلوم) فأقر الرسول صلى الله عليه وسلم هذا العقد بشروط خاصة، قطعا لأسباب النزاع والخصام. (موسى، 2019، صفحة 216)

❖ شروط عقد السلم:

وتتمثل فيما يلي: (مشتهي، 2011، صفحة 48)

- شرط تسليم أو قبض رأس المال أو الثمن في مجلس العقد.
- شرط التأجيل: تأجيل التسليم.
- أن يكون المسلم فيه ديناً أي في ذمة.
- معرفة أو بيان صفات المسلم فيه.
- أن يكون المسلم فيه معلوم القدر.
- أن يكون المسلم فيه مقدوراً على تسلمه.
- ألا يجمع بين البديلين إحدى علل الرى.
- أن يكون العقد باتاً ليس فيها خيار، خاصة خيار الشرط.

ج. عقد الإستصناع:

تعريف عقد الاستصناع:

لغة: طلب الصنعة. (الغالي، 2012، صفحة 74)

اصطلاحاً: عقد يشتري به في الحال شيئاً مما يصنع صنعا يلتزم البائع بتقديمه، مصنوعاً بمواد من عنده، بأوصاف واضحة، وبثمن محدد، ويسمى المشتري مستصنعا، والبائع صانعا، والشيء محل العقد مستصنعا فيه والعوض يسمى ثمناً. (سعدية خ.، 2015، صفحة 123).

❖ مشروعيته:

من السنة: حيث أنه هناك حديثان في هذا الشأن حديث إستصناع الرسول صلى الله عليه وسلم خاتماً، وحديث استصناع المنبر وهما معا يوصلان لهذه الصيغة. (عدنان، 2008، صفحة 39)

❖ شروط الإستصناع: (عيسى، 2015، صفحة 137_138)

- يلتزم المصرف بتزويد العميل بالسلعة التي تم الاتفاق عليها عبر عقد الإستصناع.
- يجب أن يكون المبلغ الكلي للاستصناع معلوما لدى المصنّع والمصرف.

- يمكن الاتفاق بين العميل والمصرف، بأن يقوم الأول إما بدفع المبلغ الكلي للإستصناع للطرف الثاني عند توقيع العقد، أو على أقساط في مدة محددة يتم الاتفاق عليها بين الطرفين.
- لا يتم تغيير عقد الإستصناع إلا إذا طلب العميل تغيير المواصفات ووافق المصرف على ذلك، حيث يلتزم توقيع عقد جديد يتم فيه تحديد القيمة الجديدة زيادة أو نقصان.
- يمكن أن يقوم المصرف نيابة عن عميله (المستصنع) في حال حصوله على توكيل منه ببيع السلعة المصنعة الى طرف آخر، كما يمكن أن يوكل الصانع من قبل المصرف للقيام بهذه المهمة أيضا.
- يمكن أن يتضمن عقد الإستصناع خدمات ما بعد البيع التي تقدم عادة مع السلع المصنعة كالصيانة والضمان.

د. الإجارة:

❖ تعريف الإجارة:

لغة: مشتقة من الأجر وفعلها أجر أو الكراء على العمل. (الشمري، أساسيات الإستثمار في المصارف الإسلامية، 2011، صفحة 322)

اصطلاحاً: عقد على تملك المنافع وبعوض أو هي نقل للملكية من خدمة مقابل مبلغ محدد مسبقاً. (الزهران و قويدري)

❖ مشروعية الإجارة:

_ والإجارة مشروعة بالكتاب والسنة.

لقوله تعالى: " قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ ۖ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ (٢٦) ". القصص الآية.

ولقوله تعالى: " قَالَ لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ". الكهف الآية.

ومن السنة لقوله صلى الله عليه وسلم «من استأجر أجيراً فليعلمه أجره» وقوله صلى الله عليه وسلم "أعطوا الأجير حقه قبل أن يجف عرقه". (سعيدية، 2018، صفحة 236)

❖ شروط الإيجار:

تتمثل شروط تمويل الإيجار فيما يلي: (غراب و بوجلال، 2021، صفحة 21)

- أنها تمثل المقابل أو الثمن الذي يتم دفعه للحصول على منفعة السلعة المؤجرة، وهذا يجعلها تختلف عن البيع الذي يتم للسلعة، وكذلك فإنه يختلف عن الإعارة التي لا يوجد ثمن أو مقابل لها.
- ينبغي أن تكون المنفعة التي يتم الحصول عليها من خلال استئجار الأصل مشروعة، وأن لا تكون من الأصناف الربوية.
- أن تكون المنفعة معلومة، ويمكن الحصول عليها، ومحددة حتى لا يثير عدم العلم أو التحديد لها خلاف أو نزاع بخصوصها.
- أن تكون الأجرة، أي المقابل لخدمة الأصل المستأجر محددة ومعروفة مسبقاً ومتفق عليها، وبشكل لا يثير خلاف ونزاع حولها.

- ينبغي عدم ضمان العين المستأجرة من الهلاك، لأنها تعتبر أمانة لدى المستأجر، إلا في حالة ثبوت إهمال أو تقصير أو تعدي.
- أن تكون مدة الإجارة محددة، أو يحدد العامل الذي تنتهي الإجارة بانتهائه، وإن استمرار الإجارة يعتمد على اتفاق الطرفين وحسب ما يتضمنه العقد، وينتهي العقد فعليا بهلاك العين المؤجرة أو ظهور عيب يمنع إمكانية الامتناع من خدماتها سواء كان هذا العيب قديم، أو مستجد، لأن المنفعة لا يمكن الحصول عليها في هذه الحالة وبذلك يتم فسخ العقد أو انتهاءه.

3. المنتجات المالية الأخرى:

أ. القرض الحسن:

❖ تعريف القرض الحسن:

لغة: القرض من القطع، قرضت الشيء أقرضه بالكسر قرضا: قطعته، والقرض: ما تعطيه من المال لتقتضاه، واستقرضت من فلان، أي طلبت منه القرض فأقرضني. واقترضت منه: أي أخذت منه القرض. (بلموشي، دور القرض الحسن في تحقيق الأمن الغذائي دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني، 2016)

اصطلاحا: هو تملكك الشيء على أن يرد بدله، وهو ذلك القرض الذي يمنحه شخص لآخر على نحو مجاني أي: دون أن يقاضي في المقابل هذا منافع مادية. (الغالي، 2012، صفحة 91)

مشروعيته: لقد ثبتت مشروعية القرض الحسن في السنة لقوله تعالى: "مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً ۖ وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ (٢٤٥)". البقرة الآية 245.

وقوله أيضا: "إِنْ تُقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَاعِفْهُ لَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ۖ وَاللَّهُ شَكُورٌ حَلِيمٌ (١٧)". التغابن الآية. ومن السنة عن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال " ما من مسلم يقرض مسلما مرتين إلا كان صدقتها مرة" (بلموشي، 2016)

❖ شروط القرض الحسن:

- للقرض الحسن مجموعة من الشروط، نوجز أهمها في النقاط الآتية: (بغريز و مخلوفي، 2018)
- التحقق من مشروعية الأسباب المطلوبة من أجلها هذا القرض.
- التحقق من الحاجة الفعلية للقرض وذلك بإجراء دراسة اجتماعية، أو بتقرير مقدم من جهة رسمية عاملة في هذا الميدان.
- يصع الإقراض بشرط توثيق برهن وكفيل وإشهاد وكتابة، فإن لم يوف المقترض بشرطه كان للمقرض حق الفسخ، ولا يحل للمقرض التصرف فيما، اقترضه قبل الوفاء بالشرط.
- على المقرض أن يرد القرض للمقرض نقد بالعملة نفسها التي أقرض بها، ويتم سداؤه على أقساط متساوية يتفق عليها.
- يجب ان يكون هذا القرض بدون فائدة، أي بدون مقابل للتمويل.

- أن يكون المال مملوكا للمقرض ذلك لأن الإقراض سلطة ناشئة عن حق الملكية فلا يجوز للوكيل أن يقرض مال موكله لأنه ليس بمالك.
- أن يكون مال المقرض معلوما ومقدرا.

ب- الزكاة:

❖ تعريف الزكاة:

لغة: هي النماء والزيادة والطهارة. (الأحمد، 2020)

اصطلاحاً: هو تملك المال من فقير مسلم غير هاشمي ولا موله بشرط قطع المنفعة عن المملك من كل وجه لله تعالى. (عيشوش و السبتي، 2019)

مشروعيته: لقوله تعالى: "الَّذِينَ إِذَا مَنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ ۗ وَاللَّهُ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ (٤١)". الحج الآية.

❖ شروط الزكاة:

هناك شروط تتعلق بالمزكي وأخرى تتعلق بمال المزكي في حد ذاته وهي كالتالي: (عيشوش و السبتي، 2019)

✓ **الشروط المتعلقة بالمزكي:** وتتمثل في:

الإسلام: لا تجب الزكاة على الكافر أصلي باتفاق سواء كان يهودياً أو نصرانياً أو مجوسياً أو غير ذلك، لأن الزكاة تقدم عبادة والعبادات كلها لا تلزم غير المسلمين.

النية: يشترط لصحة النية أداة الزكاة إلى الفقراء والمساكين نية المزكي بقلبه أن ما يعطيه لهؤلاء المستحقين للزكاة هو زكاة ماله لأن الزكاة عبادة كسائر العبادات من صلاة وصيام وحج لا يقبلها الله عز وجل إلا بنية خالصة له سبحانه و تعالى، يقول تعالى: "وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ ۚ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ (٥)". البينة الآية.

البلوغ والعقل: التكليف عند الحنفية وقالوا لا تجب الزكاة على الإنسان إلا إذا وصل سن التكليف وذلك بالبلوغ عقلاً، فالبلوغ والعقل مناط التكليف وعلته، فلا يكلف الله سبحانه وتعالى مجنوناً أو صبيّاً بالزكاة أو بالصلاة أو بالحج أو غيرها من التكاليف.

✓ **الشروط المتعلقة بمال المزكي:**

النصاب: بمعنى أنه القدر الذي يجعل مالكة غنياً مكلفاً بأداء الزكاة. أما إذا كان المال المملوك أقل من هذا القدر المعين (النصاب) فلا يعتبر مالكة في عداد الأغنياء، بل يعتبر فقيراً لا يعفى فقط من أداء الزكاة بل يدخل أيضاً ضمن مستحقيها.

النماء: يجب أن يكون المال الخاضع للزكاة مالا نامياً بالفعل أو قابلاً للنماء.

السلامة من الدين: يقصد بهذا الضابط ألا يكون مالك النصاب مديناً لأحد ديناً يستغرق نصاب الزكاة أو ينقصه عن النصاب ففي هذه الحالة لا زكاة عليه، كما أن المدين أو الغارم الذي يأخذ من الزكاة يجب ألا يكون قد استدان لمعصية حتى يحصل على الزكاة.

حولان الحول: إن مفهوم الحول هو أن يمر على المال اثنا عشر شهرا عربيا لقوله صلى الله عليه وسلم أن عائشة رضي الله عنها: " لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول"، وهذا الشرط خاص بالنقود والثروة الحيوانية. **الملكية التامة للمال المزكي:** هو أن يكون المال مملوكا رقبة ويذا في حيازة صاحبه. بمعنى أن يكون المال بين يدي صاحبه وأن تكون منافعه عائدة إليه ويتصرف فيه باختياره، ولا يتعلق به حق لغيره.

المبحث الثالث: الاستثمارات المحلية

تمهيد:

للاستثمار قيمة بالغة في نظر الفكر الاقتصادي المعاصر بنعته الحافز والدافع الأساسي للنمو الاقتصادي، والواقع الاقتصادي الدولي أحسن برهان على ذلك حيث يتنافس دول العالم الى تحفيز الاستثمارات بمختلف أنواعها (سواء المحلية أو الأجنبية)، وكذا الاجتهاد الى توافر المناخ الملائم لها.

ويعد الاستثمار المحلي في الجزائر أساس مهم في تحقيق التقدم والنمو بين الدول، فمن ناحية تأطير الائتمان وتخصيص التمويل اللازم تعتمد البنوك التجارية في ذلك على مصادرها الخارجية ومن أهمها الودائع البنكية، حيث يعتبر هذا الأخير متغير حساس ونشط وغير مستقر، وعدم استقراره يؤدي الى تقلبات في النشاط الاقتصادي وفي مستويات الاستخدام الرشيد والأمثل للموارد الممكنة والمتاحة، ولذلك تسعى البنوك التجارية للمساهمة وبشكل كبير للتشجيع على الاستثمارات المحلية.

أولاً: مفاهيم أساسية حول الاستثمار المحلي

يحظى الاستثمار بأهمية كبيرة كونه يمثل العنصر الحيوي والفعال لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يعتبر أحد اهم الدعائم الأساسية التي يركز عليها اقتصاد أي دولة متقدمة او نامية على حد سواء. وفي هذا المبحث سنتعرف على الاستثمار من خلال التعرض الى تعريفه وأنواعه، محدداته، إضافة الى أهميته والأهداف المختلفة التي يسعى لتحقيقها.

1. تعريف الاستثمار:

لقد وردت عدة تعاريف للاستثمار، وفيما يلي سوف نستعرض أهمها وأبرزها:

تعريف الاستثمار: هو التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك حالي وذلك بقصد الحصول على منفعة مستقبلية أكبر يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك مستقبلي (موسى و وآخرون، 2012، صفحة 18)

_ ويعرف الاستثمار أيضا بأنه توظيف المال بهدف تحقيق العائد او الربح المالي عموما، وقد يكون الاستثمار على شكل مادي ملموس أو على شكل غير ملموس (منصوري، 2012، صفحة 16)

_ كما يمكن تعريفه أيضا على أنه أي استثمار يهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع (الوادي، سمحان، و خريس، 2010، صفحة 19)

نستج من التعاريف السابقة ان الاستثمار هو عملية توظيف الأموال بهدف تحقيق الأرباح.

2. تعريف الاستثمار المحلي:

_ تعرف الاستثمارات المحلية بأنها: تلك الاستثمارات التي تكون داخل السوق المحلي في البلد المعني، أي داخل الحدود الإقليمية للبلد محل الدراسة مهما كانت طبيعة هذه الاستثمارات والأدوات المختارة (شبيب، 2009، صفحة 41)

_ ويعرف أيضا الاستثمار المحلي بأنه عملية توظيف الأموال في مختلف المجالات والفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلي بغض النظر عن نوع أداة الاستثمار المستخدمة، قياسا على ذلك فإن الأموال التي تقوم مؤسسة او افراد بتوظيفها داخل الدولة تعتبر من قبيل الاستثمارات المحلية مهما كانت أداة الاستثمار المستخدمة مثل العقارات، ذهب، عملات اجنبية الخ (مومو، 2013، صفحة 20_21)

ـ وتعرف كذلك بأنها " جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلية بغض النظر عن أداة الاستثمار المستعملة مثل العقارات والأوراق المالية والمشروعات التجارية" (بودن و زيدي، 2017، صفحة 30) ونستخلص من التعاريف السابقة ان الاستثمار المحلي هو ذلك الاستثمار الذي يكون داخل الحدود الإقليمية للبلد محل الدراسة ولا يكون خارج الحدود الإقليمية للبلد محل الدراسة.

ثانيا: أهمية وأهداف الاستثمار المحلي

1. أهمية الاستثمار المحلي:

يتمتع الاستثمار بأهمية كبيرة منها ما يلي: (بودن و زيدي، 2017، صفحة 31)

✓ مساهمة الاستثمار في زيادة الدخل القومي وزيادة الثروة الوطنية، وذلك لان الاستثمار يمثل نوعا من الإضافة الى الموارد المتاحة او تعظيم هذه الموارد او تعظيم درجة المنفعة التي تنجم عن الموارد المتاحة.

✓ مساهمة الاستثمار في احداث التطور التكنولوجي، وذلك من خلال ادخال التكنولوجيات الحديثة والمتطورة، وتكييفها مع الظروف الموضوعية للمجتمع.

✓ مساهمة الاستثمار في محاربة الفقر والجهل وبعض اشكال التخلف ومكافحة البطالة من خلال استخدام الايدي العاملة.

✓ مساهمة الاستثمار في دعم البنية التحتية للمجتمع، لان الاستثمار في مشروع ما قد يتطلب إقامة بنايات وشق طريق او إقامة جسر.

✓ مساهمة الاستثمار في الامن الاقتصادي للمجتمع، كما يساهم الاستثمار في استخدام الموارد المحلية كالمواد الخام والموارد الطبيعية.

2. أهداف الاستثمار المحلي:

تتباين اهداف الاستثمار المحلي حسب الإمكانيات المالية المتاحة للمستثمر (دولة او مؤسسة او أفراد)، ومستوى وطبيعة طموحاته وما يتوفر لديه من معلومات بشأن مصادر التسهيلات الائتمانية وفرص الاستثمار المختلفة ويمكن التركيز على الأهداف التالية: (عزي، فتح الله، و بوحامد، 2020، صفحة 23_24)

ـ الحفاظ على الأصول المادية والمالية التي يمتلكها المستثمر او يحق له التصرف بها، وذلك بعد دراسة المخاطر المتوقعة وما يجنب هذه الأصول التأثيرات السلبية لهذه المخاطر.

ـ ان هدف الحفاظ على الأصول الرأسمالية يعد امرا استراتيجيا لان التضحية بجزء من هذه الأصول او كلها اما يؤدي الى ضياع ممتلكات خاصة حققها المستثمر في نشاطات سابقة او يجعلها تحت طائلة الديون دون ان يتمكن من الإيفاء بها في الوقت المناسب وفق الشروط المتعددة.

ـ استثمار الدخل وزيادتها بوتيرة متصاعدة، ويمثل هذا الهدف من اهم طموحات الاستثمارات للخروج من دورة حياته الاعتيادية ولتأكيد رغبته في رفع مستويات معيشته وثم قدرته الإنتاجية ويمكن من خلال ذلك تعزيز المحفظة الاستثمارية بمزيد من النشاطات التجارية.

__ تامين الحاجات المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة تلك الحاجات، وبذلك فان المستثمر يسعى وراء تحقيق الدخل للمستقبل، كما ان هناك اهداف للمشروع الاستثماري المحلي يمكن ذكرها كما يلي:

أ. الأهداف الاقتصادية:

- زيادة الإنتاج السلعي والخدمات الممكن تسويقها بفعالية، وبالتالي تحقيق دخول مناسبة فضلا عن زيادة الدخل الوطني.
- زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تشغيل عامل الإنتاج، وإيجاد فرص التوظيف من القوة العاملة ورأسمال والأرض والإدارة بالشكل الذي يقضي على البطالة بكافة صورها واشكالها.
- تعميق التصنيع المحلي للخدمات المحلية والسلع الوسيطة المنتجة محليا لزيادة قيمتها المضافة وبالتالي زيادة العائد والمردود الاقتصادي.
- تقوية بنية الاقتصاد الوطني بالشكل الذي يعمل على تصحيح الاختلالات الحقيقية القائمة فيه، ويعيد توزيع المساهمات ومشاركة القطاعات الإنتاجية المختلفة.

ب. الأهداف السياسية:

- __ تعزيز القدرة التفاوضية للدول مع الدول الأخرى والمنظمات.
- __ إيجاد قاعدة اقتصادية تعمل على تعميق وتعزيز الاستقلال الوطني بمضمونه الاقتصادي.
- __ زيادة القدرة الأمنية وأداء النظام السياسي بشكل قوي من خلال توفير أساس اقتصادي قوي يرفع مكانة الدولة سياسي في المجتمع الدولي.
- __ تغيير نمط وسلوكيات البشر وانتظامهم في كيانات ومنظمات ومشروعات تجعل منهم قوة فعالة في المجتمع تؤكد الامن الوطني.
- __ تعلية القدرات الدفاعية والحربية للدول سواء للاستخدام العسكري او للاستخدام السليم.

ج. الأهداف التكنولوجية:

- __ تطور التكنولوجيا وأساليب الإنتاج المحلية، لتصبح ذات كفاءة عالية للوفاء باحتياجات الدولة والافراد.
- __ المساعدة في احداث التقدم التكنولوجي السائد، بتقاسم النموذج الأمثل الذي يتم الاخذ والافتداء به من جانب المشروعات المماثلة والمنافسة.
- __ اختيار الأنماط والأساليب التكنولوجية الجديدة المناسبة، احتياجات النمو والتربية بالدولة.

د. الأهداف الاجتماعية:

- __ القضاء على كافة اشكال البطالة، وعلى بؤر الفساد الاجتماعي والامراض الاجتماعية الخطيرة التي تفرزها البطالة.
- __ تحقيق الاستقرار الاجتماعي والتقليل من حالات التوتر والقلق الاجتماعي، وذلك بتوفير احتياجات المجتمع من السلع والخدمات الضرورية.
- __ إرساء روح التعاون والعمل كفريق متكامل وبعث علاقات متطورة بين العاملين في المشروع الاستثماري.

ثالثا: أنواع ومحددات الاستثمار المحلي:

1. أنواع الاستثمار المحلي:

يوجد أنواع كثيرة ومتعددة وذلك طبقا للهدف، والغرض، والوسائل، والعائد، والمخاطرة، والاجل للاستثمارات، سوف نسلط الضوء على الاستثمارات المالية والاستثمارات الحقيقية. (بغيل، 2021، صفحة 24_25)

أ. الاستثمار المالي:

هو الاستثمار في الأصل المالي يعطي حق المطالبة بأصل حقيقي، ونتيجة لتعدد مجالاته والخصائص التي تميزه عن الاستثمارات الأخرى فقد توجه اليه الكثير من المستثمرين. يعرف الاستثمار المتعلق بالأسهم والسندات وأذونات الخزينة والأدوات التجارية والقبلات المصرفية والودائع القابلة للتداول والخيارات

ب. **الاستثمار الحقيقي:** هو أي استثمار يهدف الى زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع وبمعنى اخر هو كل استثمار يؤدي الى زيادة في الدخل القومي الإجمالي، من هنا فان استخدام الموارد الاقتصادية او استغلالها بشكل يضيف سلع او خدمات جديدة يعتبر استثمارا بالمعنى الاقتصادي وهو الاستثمار الحقيقي.

ج. حسب وسائل الاستثمار: ويقسم الى الأنواع التالية:

الاستثمار المباشر: وهو الاستثمار في جميع المشاريع الإنتاجية والخدمية الهادفة الى انتاج السلع والخدمات.

استثمار غير مباشر: وهو الاستثمار في الأوراق المالية باختلاف أنواعها لشركات الاعمال بهدف الربح.

2. محددات الاستثمار المحلي:

يتحدد حجم الاستثمار بعدد من الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها من الظروف السائدة في البلد، لكن الظروف او المتغيرات الاقتصادية هي المحدد الذي سوف نركز عليه في هذا الجانب ومن بينها: (شوقي و بوديرة، 2017، صفحة 28)

- **الائتمان المصرفي:** ان مدى توفر الائتمان المصرفي في السياسة الداخلية للمصارف التجارية والمصارف المتخصصة لدعم المشاريع أو شركات الاعمال، ويعتبر عاملا محددًا ومؤثر على الاستثمار، فان توفر القروض المصرفية يساهم في دعم وتشجيع الاستثمار، وبالعكس في حالة تقنين القروض يؤدي الى تحجيم الاستثمار.
- **النقد الأجنبي:** شراء السلع الرأسمالية والمستوردة من خارج الدولة، وخاصة في البلدان النامية ينشئ الحاجة الى النقد الأجنبي لشراء هذه السلع، ربما لا يكون ذلك متاحا لسداد قيمتها، مما يؤثر سلبا على القرار الاستثماري.
- **عدم الاستقرار السياسي:** حيث يؤثر سلبا على عملية الاستثمار في البلد من خلال جوانب عديدة منها ارتفاع معدلات التضخم والتي تؤثر على الربحية المتوقعة وخاصة في الشركات أو المشاريع التي تكون في الإدارة غير مغامرة، فان حالة عدم التأكد تجعلها تعيد هيكلة استثماراتها بعيدا عن الأنشطة ذات المخاطر المرتفعة، وهذا يؤدي الى انخفاض الاستثمار.

- ارتفاع المديونية الخارجية للدولة: ارتفاع نسبة المديونية الى الناتج المحلي الإجمالي تؤثر سلبا على الاستثمار الخاص من خلال مجالات عديدة فمثلا قد يؤدي المديونية الى تحويل رؤوس الأموال الى الخارج بدل إدخالها او استثمارها داخل البلاد.
- سعر الفائدة: العلاقة بين الاستثمار وسعر الفائدة علاقة عكسية، وهذا يعود الى كون الاستثمار يعتبر بمثابة طلب على النقود المدخرة على ذلك فان ارتفاع معدل الفائدة يعني انخفاض في مستوى الانفاق الاستثماري، حيث يصبح أكثر تكلفة بالنسبة للمؤسسات التي تقوم بالإقراض من اجل الاستثمار.
- الدخل: كلما زاد مستوى الدخل القومي كلما زاد الطلب الاستهلاكي، مما يشجع المستثمرين على زيادة الانفاق الاستثماري الجديد حتى ولو كانت إقامة المشروعات الاستثمارية الجديدة تتسم بالمخاطرة.
- النمو السكاني: يلعب النمو السكاني دور مهم في قرار الاستثمار من خلال زيادة الطلب، مما يعني ارتفاع حجم الاستثمار لتلبية الطلب المتزايد.

خلاصة الفصل:

اتضح لنا من خلال هذا الفصل أن المصارف الإسلامية في ضل متطلبات العصر هي ضرورة اقتصادية لكل مجتمع يرفض التعامل بالربا وكل أساليب الغش والخداع والاستغلال ولقد استطاعت الصيرفة الإسلامية اختراق أسوار الصيرفة التقليدية وأصبحت منافسا قويا لها، حيث بدأت بعض البنوك التقليدية في فتح نوافذ تقدم منتجات ذات صيغة إسلامية.

الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي للمنتجات المالية الإسلامية والاستثمارات المحلية

وقد تم التطرق الى المنتجات المالية الإسلامية التي تتميز عن غيرها من الأدوات الربوية حيث تنوعت هذه المنتجات الى منتجات مالية قائمة على مبدأ المشاركة والإنتاج الزراعي، والقائمة على البيوع والإجارة بالإضافة الى منتجات مالية أخرى، كما تطرقنا في المبحث الثالث بكل ما يتعلق بمفاهيم الاستثمار المحلي.

تمهيد

حتى لا تكون الدراسة النظرية التي قمنا بها في الفصول السابقة مجردة وخالية من الموضوعية العلمية تم تدعيمها بدراسة ميدانية على مستوى الوكالة 834(ميلة) لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة والتي سنعرض من خلالها أهم المنتجات المالية الإسلامية التي تسعى من خلالها الى تمويل مشاريعها الاستثمارية.

المبحث الأول: لمحة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية - ميلة-

سوف نقوم في هذا المبحث بتقديم بطاقة تعريفية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، الذي يعد من أهم البنوك الجزائرية التي عرفت تطورا مستمرا منذ نشأته الى يومنا هذا.

أولا: نشأة وتعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية - ميلة-:

1. نشأة بنك الفلاحة والتنمية المحلية:

إن المجمع الجهوي للاستغلال ميلة GRE يرمز له ب 055 وهو المشرف على الوكالات التسعة بما فيها وكالة ميلة 834، وهو الوحيد الذي يمكننا من الحصول على احصائيات اجمالية لكامل وكالات الولاية وهذه ميزة أساسية تساعد في معرفة دور وحصة الاعتماد الإيجاري في تمويل القطاع الفلاحي بولاية ميلة عامة ويقوم المجمع الجهوي للاستغلال بالإشراف على الوكالات المحلية التالية: (وكالة ميلة، فرجيوة، شلغوم العيد، تاجنا نت، وادي النجاء، الرواشد، والقرارم قوقة، التلاغمة، وادي العثمانية).

انطلاقا من كون بنك الفلاحة والتنمية الريفية (المجمع الجهوي للاستغلال ميلة) والممول الوحيد للاعتماد الإيجاري الفلاحي بولاية ميلة وهو المشرف على الوكالات التسعة بولاية ميلة فإن دراستنا ستعتمد التسمية التالية "بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة" إذ يعبر عن وكالات البنك التسعة مجتمعتا تحت إشراف وتسيير المجمع الجهوي للاستغلال ميلة.

تم إنشاء المجمع في 04 جانفي 2004 بعد أن كانت وكالة تابعة لمجمع قسنطينة و يتمثل الدور الرئيسي للمجمع في كونه وسيط بين المديرية العامة بالجزائر العاصمة من جهة و الوكالات المحلية للاستغلال من جهة أخرى كما أنه يعمل على تقديم الدعم اللوجستي و التقني للوكالات التابعة له، إذ يأخذ بمبدأ اللامركزية حيث يعطي لفروعه صلاحيات واسعة في منح القروض و توجيه و تنسيق و مراقبة و متابعة جميع الوكالات التابعة له و بموجب التنظيم الجديد لسنة 2004 تحولت هذه الفروع الى ما يسمى ب"المجمعات الجهوية للاستغلال GRE" و التي تنفرع بدورها إلى عدة مصالح. (BADR، 2020)

ثانيا: مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يسعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية الى تحقيق أهدافه المرجوة من خلال مختلف المهام التي تساعده على تسيير القطاع الفلاحي وقد ذكرناها في النقاط التالية:

1. مهام البنك

لديه مهام عديدة نذكر منها: (BADR، 2020)

- وضع الإمكانات المالية الممنوحة من قبل الدولة الجزائرية لتدعيم القطاع الفلاحي، الري، الصيد، النشاطات الحرفية.
- القيام بمختلف العمليات البنكية والمالية المتعلقة بالإنتاج الفلاحي.
- منح القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل.
- فتح الحسابات للزبائن واستقبال إيداعاتهم.

- دعم وتمويل كافة المشاريع للشباب وذوي الشهادات في مختلف المجالات.
- التعامل مع مؤسسات الإقراض العمومية الأخرى والمؤسسات المتعلقة بالتجارة الخارجية.
- المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي والريفي والاقتصاد الوطني عامة.

2. أهداف البنك

تتخصر اهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية فيما يلي: (BADR، 2020)

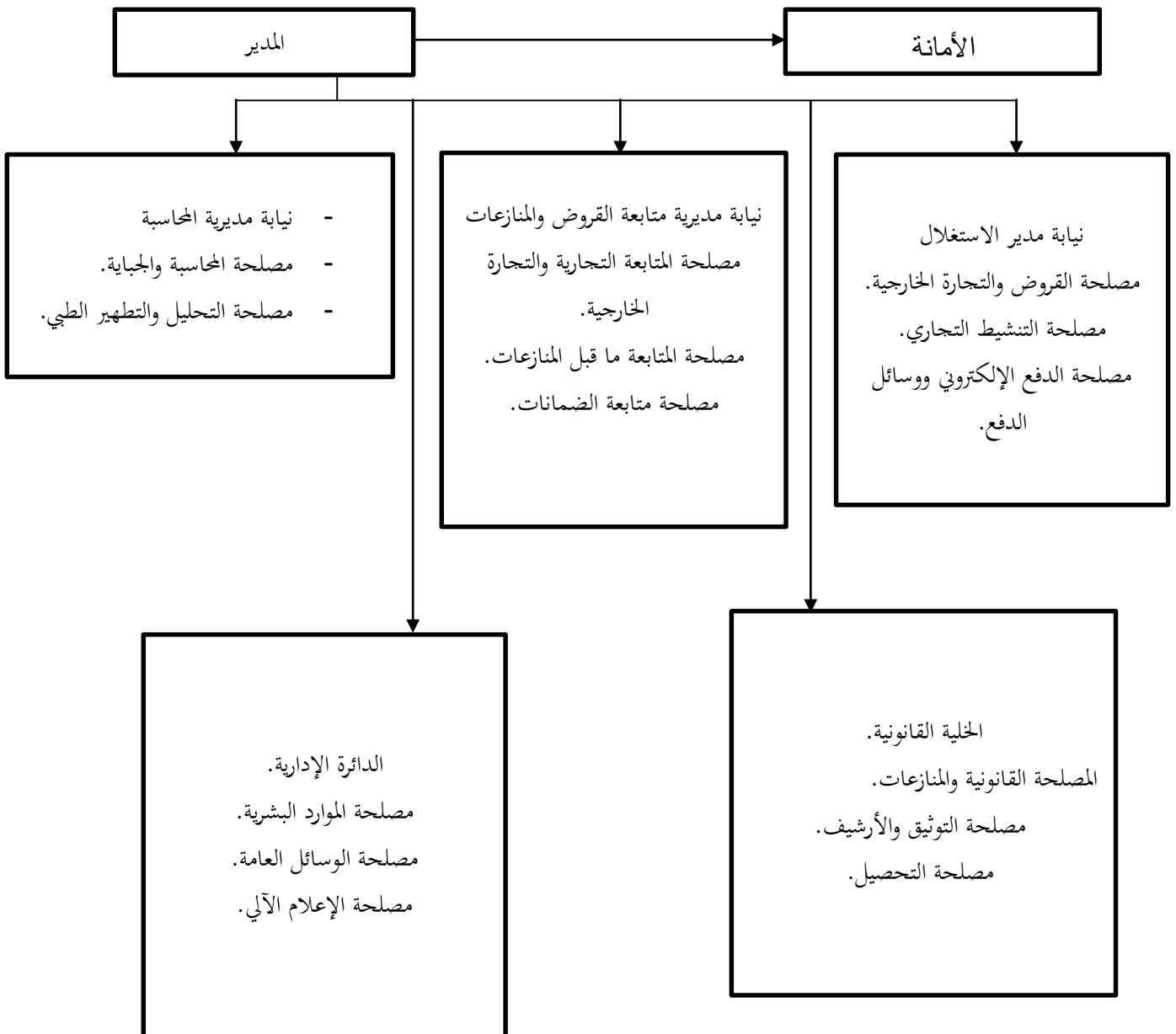
- تحسين نوعية الخدمات والهياكل واستقبال العملاء.
- تحديد وسائل العمل وإجراءات التسيير.
- الحفاظ على حصته في السوق والتأقلم مع تغيراتها.
- ترقية وتطوير النشاطات الفلاحية والحرفية الصناعية.
- إبقاءه في المركز الأول في تصنيف البنوك التجارية في البلد.
- جلب العملاء لتحقيق أكبر ربح ممكن والحرص على تقديم منتجات ملائمة تلبي احتياجاتهم.

المبحث الثاني: هيكل والمنتجات المالية الإسلامية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية - ميلة -

أولاً: هيكل بنك الفلاحة والتنمية الريفية - ميلة -

اعتمد المجمع الجهوي للاستغلال هيكل تنظيمي يتماشى مع التطورات التي شهدتها المنظومة البنكية الجزائرية في ظل التكنولوجيا ومتطلبات العالم المعاصر، والشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي المعتمد منذ 2004 إلى الآن.

الشكل (2): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (المجمع الجهوي للاستغلال) - ميلة -



المصدر: معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية (المجمع الجهوي للاستغلال) - ميلة -

❖ المصالح المكونة لنيابة المديرية للاستغلال:

يتمثل الدور الرئيسي لهذه المديرية في تنمية وجمع الموارد ومنح القروض بالإضافة الى ترقية مختلف المنتجات والخدمات المقدمة من طرف البنك للعملاء وهي مهيكلة في 03 مصالح وهي: (BADR، 2020) مصلحة التنشيط التجاري، مصلحة الدفع الإلكتروني ووسائل الدفع، مصلحة القروض والتجارة الخارجية. يشرف عليها نائب المدير للاستغلال، وتتمثل في:

1- مصلحة التنشيط التجاري:

- تضم موظفين، رئيس مصلحة بالإضافة الى المكلف بالدراسات وتتمثل مهامها الأساسية في: مرافقة ودعم الوكالات من أجل وضع المخطط التجاري.
- متابعة مدى تحقيق الأهداف المسطرة وكذا تحليل الفروقات الموجودة وتصحيحها.
- وضع ملف للعملاء النشطين في المنطقة.
- تسيير وسائل الإشهار والإعلام في نقاط البيع.
- تقديم مختلف التقارير والإحصائيات.

2- مصلحة القروض والتجارة الخارجية:

- تضم رئيس المصلحة، بالإضافة الى ثلاث مكلفين بالدراسة وتتمثل مهامها الأساسية في:
- توفير مختلف الوثائق المرتبطة بالدراسات بمجال عملها.
 - معالجة طلبات التمويل والإقراض.
 - تقييم خطر القرض وتجسيد قرارات التمويل وإعادة الجدولة.
 - تدعيم الوكالة فيما يخص تنفيذ عمليات التجارة الخارجية (استيراد وتصدير).
 - متابعة عمليات استرجاع الفوائد المدعمة، وتقديم مختلف التقارير والإحصاءات.

3- مصلحة الدفع الإلكتروني ووسائل الدفع:

- وهي تضم رئيس فقط تتمثل مهامه في:
- تقديم الدعم اللازم للوكالات فيما يخص وضع وتحديد الأهداف الخاصة من الجانب الإلكتروني، توفير بطاقات الدفع الإلكترونية للعملاء، وإعداد التقارير والإحصاءات.
 - تسويق وترقية مختلف وسائل الدفع المقدمة من طرف البنك.
 - السهر على التشغيل الجيد والمستمر للموزع الآلي للنقد، وتدعيم الوكالات فيما يخص حوادث عدم الدفع الناتجة عن عمليات السحب الإلكتروني.

ثانيا: المنتجات المالية الإسلامية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

تعددت المنتجات المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بين منتجات خاصة بجمع الأموال وهي 6 وبين منتجات استثمارية فلاحية وعددها 8 منتجات وهي مفصلة كالاتي: (BADR، 2022)

1 _ دفتر ادخار إسلامي استثماري فلاح: هو حساب يدر لصاحبه أرباح وذلك وفقا للشروط المصرفية السارية المعمول بها لدى البنك أو الشباك.

حيث يتم قيده في الجانب الدائن إيداعات وتحويلات الأموال الواردة والأرباح العائدة للعميل (صاحب الحساب)، أما في الجانب المدين، فإنه يتم قيد كل عمليات السحب المنجزة أو التحويلات الصادرة. وتعتبر المبالغ المودعة والربح الناتج عنها غير مضمونين، ويخضعان لمدى نجاعة الاستثمارات التي يحققها الشباك عند استثماره لتلك الأموال.

_ دورية دفع الأرباح: تكون سنوياً.

2 _ مربحة الإنتاج الفلاحي: هو حل تمويلي يتكيف مع احتياجات الفلاحين، للسماح لهم بتحديث معداتهم الفلاحية (الآلات الفلاحية، معدات الري، الخ) أو حتى اقتناء الماشية.

_ هو عقد بيع أصول ملموسة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية إلى العميل وبناء على طلبه، بسعر بيع مساوي لسعر الشراء زائد هامش ربح معروف أو متفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت إبرام عقد المربحة.

_ المربحة هي عقد بيع يلتزم بموجبه البنك بالتصريح عن مكونات سعر بيع الأصول، ويشمل سعر البيع وسعر الشراء المبدئي للأصول من المورد وهامش الربح المستحق للبنك بالإضافة إلى المصاريف أو أي تخفيضات محتملة.

_ هامش الربح هو نسبة محسوبة على سعر شراء الأصول موضوع عقد المربحة ويتم دفع سعر البيع على شكل أقساط حسب ما تم الاتفاق عليه.

_ مدة التمويل: 6 سنوات كأقصى حد.

_ مدة الإرجاع: من 1 سنة أقل حد و 2 سنة على الأكثر.

_ مدة التسديد: 4 سنوات أقل حد و 6 سنوات على الأكثر، و مدة الإرجاء و مدة التسديد لا يمكن أن تفوق مدة التمويل، و التسديد يكون ثابت.

3 _ مربحة غلتي: هو حل تمويلي يتكيف مع احتياجات الفلاحين لتمكينهم من تمويل حملاتهم الزراعية (الأسمدة ومنتجات الصحة النباتية والبذور والنباتات الخ).

- والمربحة غلتي هي عقد بيع المدخلات الزراعية إلى العميل وبناء على طلبه، بسعر بيع مساوي لسعر الشراء زائد هامش ربح معروف ومتفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت إبرام عقد المربحة. ويلتزم بموجبه البنك بالتصريح عن مكونات سعر بيع الأصول، ويشمل سعر البيع سعر الشراء المبدئي للأصول من المورد وهامش الربح المستحق للبنك بالإضافة إلى المصاريف أو أي تخفيضات محتملة.

- هامش الربح هو نسبة محسوبة على سعر شراء الأصول موضوع عقد المربحة، ويتم دفع سعر البيع على أقساط حسب ما تم الاتفاق عليه في عقد المربحة (بنك _ عميل).

- وتكون مدة التمويل 24 شهراً.

- أما مدة الاستحقاق فتكون في آخر المدة.

- التسديد يكون ثابت.

4 _ مرابحة الأشغال: هي صيغة تمويل تعتمد على تقنية المrabحة الموجهة للمؤسسات أو الافراد الذين يرغبون في انجاز أعمال الهندسة المدنية، التهيئة، تشييد بنايات لتربية المواشي، المستودعات، مناطق التخزين أو غيرها.

_ مرابحة الأشغال هو عقد بيع للأصول لحساب العميل وبناء على طلبه بثمن بيع مساوي لسعر الشراء زائد هامش الربح، ويكون معروف ومتفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت إبرام عقد المrabحة.

_ مرابحة الأشغال هي عقد بيع يلتزم بموجبه البنك بالتصريح عن مكونات سعر بيع الأصول، ويشمل سعر البيع سعر الشراء المبدئي للأصول من المورد وهامش الربح المستحق للبنك بالإضافة الى المصاريف أو أي تخفيضات محتملة.

_ هامش الربح هو نسبة محسوبة على سعر شراء الأصول موضوع عقد المrabحة، ويتم دفع سعر البيع على شكل أقساط حسب ما تم الاتفاق عليه في عقد المrabحة (بنك _ عميل).

_ ومدة تمويله 6 سنوات كأقصى حد.

_ ومدة تسديده تكون 4 سنوات كأقل حد و 6 سنوات كأقصى حد، ومدة التسديد لا يمكن أن تفوق مدة التمويل.

_ مدة الاستحقاق: ثلاثي، سداسي أو سنوي، ونوع التسديد يكون ثابت.

5 _ مرابحة للمعدات المهنية: هي عقد بيع للمعدات تطبيقاً لأحكام الشريعة الى العميل وبناء على طلبه، بسعر بيع مساوي لسعر الشراء زائد هامش ربح معروف ومتفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت إبرام عقد المrabحة.

- المrabحة هي عقد بيع يلتزم بموجبه البنك بالتصريح عن مكونات سعر بيع الأصول، ويشمل سعر البيع سعر الشراء المبدئي للأصول من المورد وهامش الربح المستحق للبنك بالإضافة الى المصاريف أو أي تخفيضات محتملة.

- هامش الربح هو نسبة محسوبة على سعر شراء الأصول محل عقد المrabحة، ويتم دفع سعر البيع على شكل أقساط حسب ما تم الاتفاق عليه في عقد المrabحة.

- مدة التمويل: تكون 6 سنوات كأقصى حد.

- تمديد الأجل: ويكون حسب قرار موافقة الهيئة المختصة.

- مدة التسديد: تكون 4 سنوات كأقل حد و 6 سنوات كأقصى حد، و مدة الإرجاء و مدة التسديد لا يمكن أن تفوق مدة التمويل.

- مدة الاستحقاق: تكون في آخر المدة ونوع التسديد يكون ثابت.

6 _ مرابحة لوسائل النقل: هو عقد بيع وسائل النقل الى العميل وبناء على طلبه، بسعر بيع مساوي لسعر الشراء زائد هامش ربح معروف ومتفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت إبرام هذه المrabحة.

- المrabحة هي عقد بيع يلتزم بموجبه البنك بالتصريح عن مكونات سعر بيع الأصول، ويشمل سعر البيع سعر الشراء المبدئي للأصول من المورد وهامش الربح المستحق للبنك بالإضافة الى المصاريف أو أية تخفيضات محتملة.

- أما هامش الربح هو نسبة محسوبة على سعر شراء الأصول موضوع عقد المراجعة ويتم دفع سعر البيع على شكل أقساط حسب ما تم الاتفاق عليه في عقد المراجعة.
 - مدة التمويل: تكون 6 سنوات كأقصى حد.
 - مدة التسديد: تكون 4 سنوات كأقل حد و 6 سنوات كأقصى حد.
 - نوع التسديد: يكون ثابت.
- 7 _ مرابحة للمواد الأولية:** هو عقد بيع المواد الأولية إلى العميل وبناء على طلبه، بسعر بيع مساوي لسعر الشراء زائد هامش ربح معروف ومتفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت إبرام عقد المراجعة.
- المرابحة هي عقد يلتزم بموجبه البنك بالتصريح عن مكونات سعر بيع الأصول، ويشمل سعر البيع سعر الشراء المبدئي للأصول من المورد وهامش الربح المستحق للبنك بالإضافة إلى المصاريف أو أي تخفيضات محتملة.
 - هامش الربح هو نسبة محسوبة على سعر شراء الأصول موضوع عقد المراجعة، ويتم دفع سعر البيع على شكل أقساط حسب ما تم الاتفاق عليه في عقد المراجعة.
 - مدة التمويل: 12 شهراً كأقصى حد.
 - تمديد الأجل: حسب قرار موافقة الهيئة المختصة.
 - مدة الاستحقاق: تكون في آخر المدة.
 - نوع التسديد: يكون ثابت.
- 8 _ مرابحة الصفقات العمومية:** هي صيغة تمويل تعتمد على تقنية المرابحة موجهة لشركات إنجاز الصفقات العمومية وهذا للسماح لها بتمويل شراء المواد، اللوازم أو أي سلعة أخرى ملموسة.
- يمكن أن يصل مبلغ المرابحة للصفقات العمومية إلى 80% من الذمم المدينة المعترف والمصادق عليها من طرف الإدارة، بشرط أن يكون التقديم على الفاتورة مرتبط بتسديد الفواتير المتعلقة بالسلع والموارد الملموسة والمتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ويتم التسديد من خلال التحويلات المستوفاة من الإدارة مقابل تسديد الديون الناشئة عن الفواتير موضوع التمويل.
 - مدة التمويل: 12 شهر كأقصى حد.
 - مدة الاستحقاق: في آخر المدة، والتسديد يكون ثابت.

المبحث الثالث: عرض تجربة تمويل مشروع استثماري سياحي وفق الصيغة الإسلامية

بعد إجراءنا للتربص الميداني على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية وبالضبط على مستوى شباك الصيرفة الإسلامية بولاية ميلة والذي يعتبر فتي لحد الساعة لأنه انطلق بتاريخ سبتمبر 2021م، لا حضا أن خدمات الصيرفة الإسلامية والمقدمة من طرف هذا الشباك لم يتم تشغيلها لحد الآن أو العمل بها نظرا لعدم التعرف على هذه المنتجات من طرف الزبائن، إضافة الى الوعي بهذا النوع من الصيرفة الإسلامية ضف الى ذلك حملات التوعية من طرف البنك ضئيلة جدا، ولهذا ارتئينا ان نقترح تجربة ما لقرض سياحي على الطريقة الإسلامية لإقامة مشروع سياحي بولاية ميلة والمتمثل في إمكانية تطبيق الصكوك الإسلامية على مشروع مركز لتربية الخيول لولاية تيارت من اجل أخذه كتجربة لتطبيقه هنا في ولاية ميلة.

أولاً: تعريف الاستثمار السياحي

يعرف الاستثمار السياحي على أنه استغلال الموارد الطبيعية، من مواقع مميزة ومناخ وإمكانيات مختلفة وخدمات مميزة لكل زائر أو سائح، وجعل هذه المواقع نقاط جذب وتأمين كافة المستلزمات لذلك، بما فيها الترويج والإعلام، لتأمين استدامة هذه المواقع واستمرار الحفاظ على أهميتها وتطويرها. (موارد و جلول، 2016)

ثانياً: أهمية وخصائص الاستثمار السياحي

1-أهداف الاستثمار السياحي: تتمثل أهداف الاستثمار السياحي فيما يلي: (ياسين، توفيق، و عيسات، 2020)

- زيادة أرباح المستثمرين وتطوير القطاع السياحي حيث أنه عند زيادة الاستثمارات في هذا القطاع يزداد عدد السياح ومن ثم زيادة المداخل السياحية.
- الاستثمار في البنى التحتية وخدمات العامة له أثرين من جهة تطوير القطاع السياحي ومن جهة أخرى تحسين الظروف المعيشية لسكان مناطق الجذب السياحي.
- تطوير الحركة الاقتصادية وذلك بما يحققه الاستثمار في القطاع السياحي من فوائد تمس القطاعات الاقتصادية الأخرى كالصناعات التقليدية وقطاع الاتصالات.
- زيادة الاستثمارات تؤدي الى زيادة فرص العمل وذلك لما تتطلبه الاستثمارات السياحية من يد عاملة بنسب عالية.
- استثمارات السياحية في المجال الثقافي في المجال الثقافي يؤدي الى الاهتمام بالموروث الثقافي والمحافظة عليه، وكذلك حماية الآثار وإيصالها سالمة للأجيال اللاحقة لمعرفة تاريخها.

2-خصائص الاستثمار السياحي: يتميز الاستثمار السياحي بمجموعة من الخصائص نوردتها في النقاط التالية: (صالح و هالة، 2018)

- يعتمد الاستثمار السياحي على الموارد البشرية" اليد العاملة" والتي تتنوع بين اليد العاملة والمتخصصة في الخدمات الصحية، وبالتالي هنا فالاستثمار السياحي يعد أكبر موفر للفرص الوظيفية.

- تؤثر التشريعات والقوانين المنظمة للاستثمار في أية دولة على الاستثمار السياحي بقدر مرونة التشريعات تكون المشروعات الاستثمارية السياحية مرنة وتقل بقدر التعقيدات والعراقيل التي تكبح العملية الاستثمارية.
- الاستثمارات السياحية لا تحتاج الى عناصر معقدة كالتيكنولوجيا مثلا فهي تعتمد بشكل كبير على "العنصر البشري".
- تتميز المشاريع السياحية بعدم المرونة ونظرا للطابع الموسمي للسياحة فإن ذلك يؤثر سلبا على الرغبة في الاستثمار السياحي من أصحاب رؤوس الأموال الصغيرة والمتوسطة حيث لا يمكنهم أن يجمدوا بعض رؤوس أموالهم لمدة معينة عكس الدولة أو أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة الذين يمكنهم تحمل بعض المخاطر كموسمية النشاط السياحي.
- يمكن أن يكون الاستثمار السياحي محفزا لتنمية مناطق غير نامية أو أقل نموا.
- يعتبر الاستثمار السياحي مصدرا للدخل القومي، اذ يعد أهم قطاعات الصادرات الغير المنظورة، كما يمثل رافدا ومصدرا مهما من مصادر الدخل الوطني للعديد من الدول.

ثالثا: تمويل مشروع مركز الفروسية شوشاوة تيارت عن طريق الصكوك الإسلامية

تتربع حضيرة تربية الخيول ببلدية تيارت على مساحة 670 هكتار، حيث تأسست سنة 1877 ميلادي، وتتوفر على أجود أنواع الخيول على المستوى العربي و الإفريقي، وقد حظيت هذه الحضيرة بتصنيفها ضمن المواقع الأثرية الجزائرية لعام 1995، و يتوفر هذا المركز على مجموعة من السلالات النادرة مثل الحصان العربي و الحصان البربري، الكافية لجعل المركز قطب سياحي، لكن يبقى هذا الأخير بعيد عن الدور الذي ينبغي ان يقوم به في مجال السياحة، و الذي يحتاج الى تطوير وهذا بإنشاء العديد من المرافق، والتي نقتح تمويلها عن طريق التشكيك الإسلامي. (سعيدة و أحمد، 2019)

1-المرافق المقترحة لمركز تربية الخيول والتكاليف المتوقعة لها: يحتاج مركز تربية الخيول شوشاوة وليكون منطقة سياحية يمكن أن تساهم في تحقيق تنمية محلية على مستوى الولاية، وكذا محاولة إرساء الفكر السياحي الذي يتبنى في حقيقة الامر على مفهوم التنمية المستدامة. الى العديد من المرافق أهمها.

أ. إنشاء حديقة التسلية: نعمل على اختيار مكان يخصص الى حديقة التسلية، والتي تتضمن العديد من الألعاب والتي سنعرضها:

الجدول 01: مستلزمات حديقة التسلية

نوع العبة	المبلغ
النمر الطائر	5.500.000

150.000	التركيب
215.000	لعبة Trampoline a
150.000	B
150.000	C
250.000	التركيب
6.000.000	لعبة Wheel plante
200.000	التركيب
1600.000	لعبة tamponneuse
6.800.000	تموين، ووضع اللعبة في الخدمة
9.000.000	لعبة آلة القفز
500.000	القفز
30.515.000	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين طيب سعيدة وقداري أحمد، المنتجات المالية الإسلامية كآلية لتفعيل السياحة المحلية، إمكانية تطبيق الصكوك الإسلامية على مشروع مركز تربية الخيول لولاية تيارت، البشائر الاقتصادية، العدد 1، 2019.

الجدول 2: تهيئة المساحة المخصصة لحديقة التسلية.

30.000.000	السياح الخارجي المراحيض انشاء المسالك
10.000.000	الانارة العمومية
2.400.000	مكتب الدراسات
42.400.000	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين طيب سعيدة وقداري أحمد، المنتجات المالية الإسلامية كآلية لتفعيل السياحة المحلية، إمكانية تطبيق الصكوك الإسلامية على مشروع مركز تربية الخيول لولاية تيارت، البشائر الاقتصادية، العدد 1، 2019.

يظهر من خلال الجدول (01) و (02) ان تهيئة حديقة التسلية المقترحة في مركز الخيول شوشاوة تيارت، يحتاج الى مجموعة من الألعاب والتي حددت ب 30.515.000 دج. حيث ركزنا على خمسة العاب.

اما فيما يتعلق بتهيئة هذه الحديقة (حديقة التسلية) فتحتاج مجموعة من العناصر كالإنارة العمومية، إنشاء مسالك وغيرها، وكذا مكتب الدراسات وهذا كله كلف 42.400.000 دج.

مجموع لحديقة التسلية، الذي يعتبر جزء من المشروع المقترح والذي يقدر ب72.915.000 دج.

تحتاج هذه الحديقة الى تهيئة انابيب الصرف وغيرها وهذا بتكلفة تقارب 50.000.000 دج.

ب. إنشاء محلات: يقترح إنشاء 15 محل على الواجهة، وهذا من الخشب، حيث يكلف الواحد منها 700.000 دج، وبالتالي فالمبلغ الإجمالي لإنشاء الأكشاك هو كآآتي:

المبلغ الإجمالي لإنشاء الأكشاك = عدد المحلات × تكلفة المحل الواحد

$$700.000 \times 15$$

$$10.500.000 =$$

ب.1. بناء مطاعم وكافيتيريا: نقترح إنشاء ثلاثة مطاعم مجهزة مع ثلاث كافيتيريا، وهذا بمبلغ يصل الى 50.000.000 دج.

ب.2. سياج مركز تربية الخيول: نقوم بوضع سياج بمساحة المركز والمقدرة ب 10 هكتار، حيث يصل طول السياج الى 2200 متر، حيث يكلف السياج للمتر الواحد ما يقارب 50.000 دج، وبالتالي فالتكلفة الإجمالية لهذا السياج تصل الى 110.000.000 دج.

ب.3. إنشاء المراحيض: يحتاج هذا المشروع الى مراحيض حيث اقترح توفير ما يقارب 20 مرحاض مجهزة بأحدث الترتيبات، وبالتالي فقد يصل المبلغ الى 20.000 دج.

ب.4. إنشاء نافورة: يمكن توفير نافورة يتوافق حجمها مع مساحة المشروع والمقدرة ب 10 هكتار، حيث يمكن أن تصل تكلفة النافورة الى 30.000 دج.

ب.5. إنشاء حديقة صغيرة: حيث تتضمن هذه الحديقة تصميم مصغر لأهم المعالم الأثرية والتاريخية في الجزائر والتي تتربع على مساحة تصل الى 2 هكتار، ومن أهم هذه المعالم نجد: مقام الشهيد، المسجد الأعظم، القصبة، تيمقاد، واد ميزاب قلعة بني حماد، جميلة(سطيف)، ملعب 5 جويلية، واجهة متحف الجيش مغارة ابن خلدون فرندة تيارت.

ويمكن أن تكلف هذه الحديقة الى ما يقارب 50.000.000 دج، مع توفير التهيئة لكل معلم وذلك بتجهيز المحيط بالعشب الصناعي والإضاءة وغيرها.

ت. تهيئة مساحة لترويض الخيول: حيث نقوم بوضع سياج من خشب لدائرة كبيرة في وسط المساحة المخصصة لهذا المشروع، وهذا من أجل ترويض الخيول وجعلها فسحة لزائري هذه المنطقة وتكلف هذه التهيئة ما يقارب 20.000.000 دج.

ث. تهيئة موقف السيارات: حيث نقوم بتهيئة موقف السيارات تصل طاقته الاستيعابية الى 500 عربة ويكلف ذلك ما يقارب 100.000.000 دج.

ج. تكاليف أخرى: حيث يقوم القائمين على هذا المشروع بتوفير كل اللوازم من مياه وكهرباء وغاز وكذا تجهيز كافة المسارات على مسافة المشروع، حيث يمكن ان تصل التكلفة من خلال توقعات أحد مكاتب الدراسات الى ما يقارب 1500.000.000 دج.

2. الصكوك الإسلامية المقترحة لتمويل مركز الفروسية شوشاوة:

تتحدد التكلفة النهائية المتوقعة لمشروع مركز تربية الخيول، وهذا من خلال ما تعرضنا اليه في السابق وهذا بما يقارب 2.000.000.000 دج، ولهذا يمكن اقتراح قيمة الصك ب 5.000.000 دج. ولهذا يمكن تحديد عدد الصكوك اللازمة لتغطية تكلفة المشروع وهذا من خلال ما يلي:

$$\text{عدد الصكوك} = \text{تكلفة المشروع} \div \text{قيمة الصك}$$

$$400 = 5.000.000 \div 2.000.000.000 \text{ صك}$$

إذن عدد الصكوك اللازمة لتمويل هذا المشروع هي 400 صك.

ومن هنا ينبغي على الدولة أن تعرض 400 صك إسلامي على الاكتتاب.

أ- العائد المتوقع للمشروع:

يمكن أن يوفد الى هذا المركز العديد من السياح سواء ما تعلق الأمر بسكان الولاية، أو حتى سكان الولايات المجاورة، وهذا نتيجة لما يتمتع به مركز الفروسية من الخيول التي تعتبر من أجود أنواع الخيول في إفريقيا والوطن العربي، حيث يمكن أن يصل العائد الى 400.000.000 دج.

3. توزيع الأرباح فيما بين مالكي الصكوك: يمكن توزيع الأرباح بين أصحاب ومالكي الصكوك وهذا من خلال العملية الحسابية الآتية:

$$\text{العائد على الصك} = \text{العائد الإجمالي السنوي على المشروع} \div \text{عدد الصكوك}$$

$$400 = 400.000.000 \div 400$$

إذن فصاحب الصك يحصل على مبلغ 1.000.000 دج.

حيث يقسم هذا المبلغ الى قسمين:

أما القسم الأول فهو عبارة عن جزء من قيمة الصك، ويتحدد ذلك من خلال العقد المبرم بين الدولة ومالك الصك، حيث يتفقان على ان مدة الاستغلال لهذا المرفق والاستفادة منه تتحدد ب 10 سنوات، ومن هنا يتحصل صاحب الصك كل سنة على 10% من قيمة الصك وهي التي تحدد كالتالي:

$$10 \times \text{قيمة الصك} \div 100$$

$$100 \div (10 \times 5.000.000)$$

$$= 500.000 \text{ دج}$$

أما القسم الثاني فهي عبارة عن هامش ربحي لمالك الصك والذي يتحدد بما يلي:

$$\text{هامش ربحي للصك} = \text{حصة صاحب الصك} - 10\%$$

$$1000.000 - 500.000 = 500.000 \text{ دج}$$

تم الاتفاق على تنفيذ هذا المشروع وفق صيغة (BOT) BUILD OPERATE TRANSFER وتحويل الاستثمار الى الدولة بعد انقضاء 10 سنوات من الاستغلال من طرف مالك الصك. وانطلاقا من هذا المشروع الذي تم تمويله وفق الصيغة الإسلامية يمكن لأي مستثمر من ولاية ميلة أن يقيم مشروع على شكلية هذا المشروع الاستثماري وفق الصيغة الإسلامية، بحيث يتوجه الى بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليقترض ما قيمته 200مليار دينار جزائري لإقامة مشروع لتربية الخيول على ضفاف سد بنس هارون ليكون قبة سياحية لولاية ميلة، ليحقق من خلالها جملة من الأهداف:

- مكان للفسحة والتنزه بالنسبة للعائلات الجزائرية.
- مكان لممارسة رياضة ركوب الخيل.
- تشجيع السياحة الداخلية لتصبح منطقة جذب سياحي.

من خلال ما تم التطرق إليه في بحثنا توصلنا الى أن الصيرفة الإسلامية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية حديثة جدا ولم يستفد أية مستثمر من هذا القرض وفي هذا المجال. ولهذا ارتئينا الى اقتراح فكرة تمويل مشروع سياحي وفق الصيرفة الإسلامية، والمشروع تمثل في إقامة مركز لتربية الخيول، حيث يمكن لأي مستثمر من إقامة مثل هذا المشروع الذي سوف يعود عليه وعلى المنطقة المتواجد بها بالأرباح والعوائد.

إن أهم ما يميز المنتجات المالية الإسلامية عن نظيرتها التقليدية هو مصداقيتها الشرعية التي تتجلى من خلال الالتزام بالأحكام الشرعية والقواعد والضوابط الفقهية التي تحكم المعاملات المالية الإسلامية، ولأن الأصل في المعاملات الحل فقد حددت الشرعية الإسلامية دائرة المحرمات وتركت المجال للحلال الواسع، ففتحت باب الاجتهاد بشرط أن لا يخرج عن دائرة الأحكام الشرعية.

تعتبر الاستثمارات من المواضيع الهامة التي اهتم بها الاقتصاديون في الماضي والحاضر في معظم الدول، وتعد الاستثمارات من المفاهيم التي شهدت قدرا ملحوظا من الآراء المتفاوتة حول مدى تأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي، وكما أن للاستثمار دور فعال في النشاط الاقتصادي فهو وسيلة هامة لتوفير فرص تشغيل الإيدي العاملة، ونقل تكنولوجيا الإنتاج، والخبرات الإدارية، وتحديث الصناعات المحلية، وتوفير القدرات التنافسية.

ولأن ولاية ميلة ذات طابع فلاحي فنجد أن معظم طالبي التمويل وفق الصيرفة الإسلامية يتجهون نحو القطاع الفلاحي وبحكم دراستنا التي اقترحنا أن تكون في قطاع السياحة لدفع قطاع السياحة الداخلية، وتنشيط المنطقة اقترحنا مشروع مركز لتربية الخيول وقد توصلنا في هذه الدراسة الى النتائج التالية:

النتائج:

تتمثل أهم النتائج التي توصلنا اليها في دراستنا فيما يلي:

- 1- البنوك الإسلامية مؤسسات مصرفية مالية ونقدية، تلتزم في معاملاتها بمبادئ الشريعة الإسلامية وتتجنب التعامل بالفائدة.
- 2- تتحصر اهداف البنوك الإسلامية في الأهداف المالية، الأهداف التنموية، والأهداف الاجتماعية.
- 3- إن أهم ميزة للمنتجات المالية الإسلامية هي أنها تجمع بين المصادقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية.
- 4- يعد الاقتصاد الإسلامي البديل المناسب للنظام الرأس مالي لأنه يقدم صيغ تمويلية متعددة وقائمة على الاستثمار الحقيقي وليس الاستثمار الوهمي.
- 5- المنتجات المالية الإسلامية تتميز بالارتباط الوثيق بين العملية التمويلية والنشاط الاقتصادي الحقيقي وهذا خلافا للأسباب التمويل التقليدي.
- 6- ظهرت صيغ التمويل الإسلامي للتغلب على المشاكل التي يعاني منها المستثمر عند لجوئه الى مصاريف التمويل التقليدية المحتكرة من طرفه.
- 7- تعتبر الاستثمارات المحلية التي تكون بالصيغة الإسلامية من أهم محددات النمو الاقتصادي، حيث يلعب دورا بارزا في رفع القدرات الإنتاجية للاقتصاد القومي.
- 8- يلعب الاستثمار المحلي دورا محوريا على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، من خلال مساهمته في توفير مناصب شغل لحاملي الشهادات وزيادة الناتج الداخلي الخام.
- 9- واقع السياحة الداخلية في ولاية ميلة لا يزال فتيا رغم احتلالها موقعا محوريا على مستوى الخريطة وباعتبارها أيضا تربط بين عدت محاور هامة.

الخاتمة

- 10- يساهم مركز تربية الخيول في إرساء مبادئ التنمية المحلية في ولاية تيارت حيث يمكن من خلاله جلب العديد من السياح المحليين والأجانب.
- 11- يعتبر نظام عقد BOT من الأنظمة الحديثة التي تعتمد عليها الدول لتنفيذ المشاريع الضخمة في البنى التحتية وغيرها.

التوصيات:

- تبعاً للنتائج التي توصلنا إليها نقترح مجموعة من التوصيات التي يمكن عرضها كالتالي:
- ضرورة تطوير المنتجات المالية الإسلامية والتنويع فيها بما يلبي الاحتياجات التمويلية للمصارف والمستثمرين.
 - ضرورة العمل على تطوير صيغ الاستثمار المحلي.
 - تنمية وتطوير مهارات العاملين بالبنك بشكل مستمر وتقديم الدعم المالي والمعنوي لهم.
 - ادخال الدراسات الاقتصادية الإسلامية في الجامعات وفي المجال المالي والمصرفي وتوفير دور البحوث الاقتصادية.
 - نشر الوعي الثقافي لدى الجمهور الجزائري حول العمل المصرفي الجزائري.
 - الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة من أجل تطوير عمل البنوك الإسلامية الناشطة في الجزائر.
 - للمستثمرين في ولاية ميله مجال خصب من أجل إقامة مشروع استثماري وفق صيغة الصيرفة الإسلامية.
 - توجه المستثمرين الى القطاع السياحي لأنه قطاع خدمات يدر أموال وعوائد كبيرة بالنسبة لمالكيها.

- القرآن الكريم

- المصادر والمراجع:

- (1) أحمد العابدي، و خالد بن يامين. (28_29 أكتوبر، 2014). واقع الهندسة المالية و آفاق تطبيقها في الجزائر .
- (2) إسماعيل عمران. (2004). التنمية السياحية بالمغرب: واقع و أبعاد ورهانات (الإصدار 1). الرباط، المغرب: مكتبة دار الأمان للنشر و التوزيع.
- (3) الزين منصوري. (2012). تشجيع الاستثمار و أثره على التنمية الإقتصادية. عمان، الأردن: دار الراية للنشر و التوزيع.
- (4) السعيد صالح، و عبدلي هالة. (سبتمبر، 2018). دور الاستثمارات السياحية في تحقيق التنمية السياحية المستدامة. مجلة البحوث والدراسات التجارية، الصفحات 253-273.
- (5) الطاهر عزي، سالم فتح الله، و كمال بوحامد. (2020). النوعية المؤسسية وأثرها على الاستثمار المحلي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1996_2018) (مذكرة ماستر اكاديمي). كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، الوادي: جامعة الشهيد حمه لخضر.
- (6) الغالي بن براهيم. (2012). أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية (الإصدار 1). عمان، الاردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.
- (7) أميمة نسبية بغيل. (2021). مساهمة الودائع البنكية في تحفيز الاستثمار المحلي بالجزائر دراسة قياسية للفترة ما بين (1990_2019) (مذكرة ماستر اكاديمي). كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، ام البواقي: جامعة العربي بن مهيدي.
- (8) إيمان بودن، و زوينة زيدي. (2017). دور الوساطة المالية في تشجيع الاستثمار المحلي دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR_ميلة_ خلال الفترة 2010_2014. معهد العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، ميلة: المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف.
- (9) بزيو عيشوش، و وسيلة السبتي. (06، 2019). تجربة السودان في استثمار أموال الزكاة. مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية، 6(1)، صفحة 69_83.
- (10) بلال مومو. (2013). أثر الاستثمار الاجنبي المباشر و الاستثمار المحلي علانمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر في الفترة(1990_2010)(مذكرة ماستر اكاديمي). كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح .
- (11) بن إبراهيم الغالي. (2012). أبعاد القرار التمويلي و الاستثماري في البنوك الإسلامية (الإصدار 1). الأردن: دار النفائس للنشر و التوزيع.
- (12) بن الضيف محمد عدنان. (2008). الإستثمالات في سوق الاوراق المالية دراسة في المقومات و الأوات_ من وجهة نظر إسلامية(شهادة الماجستير). بسكرة، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير، الجزائر: جامعة محمد خيضر.

- (13) بهاء الدين بسام مشتهي. (2011). دور المصارف الإسلامية في دفع عجلة الإستثمارات المحلية في فلسطين للفترة ما بين (1996_2008) (شهادة الماجستير). غزة، كلية الإقتصاد و العلوم الإدارية، فلسطين: جامعة الأزهر.
- (14) بوبريمة عائشة. (2021). استراتيجية ابتكالا و تطوير المنتجات المالية الإسلامية سبل إدماجها في الاسواق المالية (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، سطيف: جامعة فرحات عباس.
- (15) بوحفص اسماعيل، و بشرى بوقرة. (2019). إستراتيجية التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية "جدة" (مذكرة ماستر أكاديمي). المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- (16) تهتان موراد، و شويرب جلول. (2016). أثر الاستثمار في القطاع السياحي على بعض مؤشرات الاقتصاد الوطني: دراسة تحليلية. مجلة المستقبل الاقتصادي (4)، الصفحات 87-101.
- (17) حسين محمد سمحان. (2013). أسس العمليات المصرفية الإسلامية (الإصدار 1). عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة.
- (18) حكيم براضية، و جعفر هني محمد. (2016). دور التصكيك الإسلامي في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية. عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع.
- (19) حيدر يونس الموسوي. (2011). المصارف الإسلامية _ أدائها المالي واثرها في سوق الأوراق المالية (الإصدار 1). عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع.
- (20) خاطر سعدية. (2015). التمويل الإسلامي ومدى فعاليته في معالجة الأزمة المالية (2008) (شهادة الماجستير). وهران، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير، الجزائر: جامعة وهران 2 محمد بن أحمد.
- (21) خالد أمين عبد الله، و حسين سعيد سعيان. (2011). العمليات المصرفية الإسلامية الطرق المحاسبية الحديثة (الإصدار 2). عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- (22) خلفان أحمد عيسى. (2015). صيغ الاستثمار الإسلامي. عمان، الأردن: الجنادرية للنشر و التوزيع.
- (23) خنتار نوال، و قلش عبد الله. (2019). تقييم أداء قطاع السياحة الجزائري في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030) _ دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية. مجلة الاقتصاد و المالية، 5(1)، الصفحات 195-209.
- (24) دريدي كامل ال شبيب. (2009). الاستثمار و التحليل الاستثماري. عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع.
- (25) رانية زيدان شحاتة العلونة. (2016). إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية (الإصدار 1). عمان، الأردن: دار الوراق للنشر والتوزيع.

- (26) رميلة شوقي، و أمينة بودويرة. (2017). التمويل المصغر كآلية لدعم المشاريع الاستثمارية في الجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر-ميلة. خلال الفترة (2010-2016)(مذكرة ماستر اكايمي). معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، ميلة: المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف.
- (27) زهرة بن سعدية. (2018). المنتجات المالية الإسلامية وإستراتيجية تطويرها. AL_RIYPA FUR BUSINESS ECONOMICS، 4(2)، صفحة 219_241.
- (28) سبع فاطمة الزهراء، و محمد قويدري. (بلا تاريخ). أساسيات صيغ التمويل الإسلامي المطبقة في الاقتصاد الإسلامي. مجلة الحقوق و العلوم الإسلامية، الصفحات 217-235.
- (29) سعيد بغريز، و طارق مخلوفي. (2018). تمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن في الجزائر. مجلة التنمية الاقتصادية(5)، صفحة 98_118.
- (30) سليمان ناصر. (2002). تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية مع دراسة تطبيقية حول مجموعة من البنوك الإسلامية (الإصدار 1). غرداية، الجزائر: نشر جمعية التراث للنشر والتوزيع.
- (31) شقري نوري موسى. (2019). المصارف الإسلامية الإستثمار و التمويل في الإسلام (الإصدار 1). عمان، الأردن: دار الحامد للنشر و التوزيع.
- (32) شقري نوري موسى، و وآخرون. (2012). إدارة الإستثمار (الإصدار 1). عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة.
- (33) صادق راشد الشمري. (2011). أساسيات الإستثمار في المصارف الإسلامية (الإصدار 1). عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- (34) صادق راشد الشمري. (2014). الصناعة المصرفية الإسلامية مداخل و تطبيقات. عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع.
- (35) صادق راشد الشمري. (2014). الصناعة المصرفية الإسلامية مدخل و تطبيقات (الإصدار 1). عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- (36) طه ياسين، كريمة توفيق، و فطيمة الزهرة عيسات. (جوان، 2020). الاستثمار السياحي وعلاقته التنمية بالقطاع السياحي في الجزائر. مجلة نور للدراسات الاقتصادية، 6(10)، الصفحات 334-349.
- (37) طيب سعيدة، و قداري أحمد. (2019). للمنتجات المالية الإسلامية كآلية لتفعيل السياحة المحلية، أمكانية تطبيق الصكوك الإسلامية على مشروع مركز تربية الخيول لولاية تيارت. مجلة البشائر الاقتصادية، 5(1)، الصفحات 512-525.
- (38) عائشة لمحنط. (2020). أثر التمويل الزراعي التقليدي الغسلامي في تنمية الزراعة الاقتصادية دراسة مقارنة بين الجزائر و السودان للفترة(199_2016)(أطروحة دكتوراه). معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، الوادي: جامعة الشهيد حمه لخضر.

- (39) عبد الرزاق معاذية، و جمال سالمى. (2018). صيغ وأساليب التمويل الإسلامية وسبل تطبيقها في البنوك الجزائرية. مجلة العلوم الإنسانية(9)، صفحة 886_897.
- (40) عبد العليم نجاح، و عبد الوهاب أبو الفتوح. (2014). أصول والأسواق المالية الإسلامية (الإصدار 1). الاردن: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع.
- (41) عبد الله خبابة. (2013). الإقتصاد المصرفي النقود_ البنوك التجارية_ البنوك الإسلامية_ السياسة النقدية_ الأسواق المالية_ الأزمة المالية. الإسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر.
- (42) علي بلموشي. (2016). دور القرض الحسن في تحقيق الامن الغذائي دراسة حالة البنك الإسلامي الاردني. مجلة رؤى الإقتصادية(10)، صفحة 140_156.
- (43) علي بلموشي. (06, 2016). دور القرض الحسن في تحقيق الأمن الغذائي دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني. مجلة رؤى الإقتصادية(10)، صفحة 140_156.
- (44) لخضر غراب، و حمزة عمار بوجلال. (2021). مساهمة الصيرفة الإسلامية في تنمية الاستثمار المحلي(مذكرة ماستر). كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، برج بوعريريج: جامعة محمد البشير الإبراهيمي.
- (45) ماهي سعاد. (2021). المنتجات المالية الإسلامية بين مقاصد الشريعة و متطلبات الأداء الإقتصادي(أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، سيدي بلعباس: جامعة جيلالي ليايس.
- (46) محمود الوادي، و حسين سمحان. (2008). المصارف الإسلامية (الإصدار 2). عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- (47) محمود حسن الوادي، حسين محمد سمحان، و إبراهيم محمد خريس. (2010). دراسات الجدوى الإقتصادية و المالية (الإصدار 1). عمان، الأردن: دار صفاء للنشر و التوزيع.
- (48) محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، و سهيل أحمد سمحان. (2010). النقود والمصارف (الإصدار 1). عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- (49) محمود حسين صنوان. (2001). أساسيات العمل المصرفي الإسلامي دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوي الشرعية (الإصدار 1). عمان، الأردن: دار وائل للنشر و التوزيع.
- (50) ميس مجدي الأحمد. (2020). التمويل الإسلامي المتناهي في الصغر و تطبيقاته في المصارف الإسلامية. مجلة الجزائرية للأبحاث و الدراسة، 3(4).
- (51) نعيم نمر داوود. (2012). البنوك الإسلامية نحو الإقتصاد الإسلامي (الإصدار 1). عمان، الأردن: دار البداية ناشرون وموزعون.
- (52) نوري عبد الرسول الخاقاني. (2011). المصرفية الإسلامية الأسس النظرية واشكاليات التطبيق. عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

قائمة المصادر والمراجع

53) وآخرون_ محمود حسين الوادي. (2010). الإقتصاد الإسلامي (الإصدار 1). عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

54) BADR.(2020) .

55) BADR.(2022) .